الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة غرداية

كلية الآداب واللّغات

قسم اللّغة والأدب العربي

الأصول النّحوية في كتاب المنتخب في النّحو لأبي إسحاق الزجّاج

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر في اللّغة والأدب العربي

تخصص: لسانيات عربية

إعداد الطالبتان:

فاطمة الزهراء بن نوي

مبروكة طاهر

إشراف الأستاذ:

د. يوسف خنفر

أمام اللجنة المكونة من الأساتذة:

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
د. فاطمة رزاق	أ. محاضر أ	جامعة غرداية	رئيسا
د. يوسف خنفر	أ. محاضر ب	جامعة غرداية	مشرفا ومقررًا
د. يوسف بن أوذينة	أ. محاضر ب	جامعة غرداية	مناقشا

***السنة الجامعية*: 1440/1439هـ – 2019/2018 م**

بسم الله الرحمن الرحيم

ملخص:

يُعالجُ موضوع بحثنا الأصول النّحوية في كتاب المنتخب في النّحو لأبي إسحاق الزّجاج، حاولنا من خلال هذه الدراسة التعريف بالزّجاج الذي يعد من كبار أعلام النّحو العربي، وبمؤلَفه "المنتخب في النّحو"، هذا الكتاب القيّم المفقود الذي لم يعرف النّور بعد، وهو ثمرة جهد صاحبِه، ضمّ بين دفتيه الكثير من المسائل اللّغوية في النّحو والصرف وعلم الأصوات. وقد قمنا بتتبع الأصول النحوية في هذا الكتاب من سّماع، وقياس، وإجماع، واستصحاب الحال، إذ تعتبر الأسس والقواعد التي يُبنَى عليها النّحو والضوابط التي يسير وفقها التقعيد النحوي، من أجل صون اللّغة العربية والحفاظ عليها.

الكلمات المفتاحية: الأصول النّحوية، المنتخب في النّحو، الزّجاج.

Résumé :

Le sujet de notre recherche concerne les origines grammaticales du livre « El montakhab » du l'auteur **AbouIshaq Elzadjaj.**

Nous avons essayé dans cette étude de présenter l'auteur qu'est l'un des grands et éminents de la grammaire arabe, et parmi ces travaux ce livre sous-titre « Elmontakhab fi Nahou ».

La valeur du livre perdu n'est pas encore été révélée, c'était le fruit de ses efforts.

Il est préoccupé par de nombreuses problématiques linguistiques en grammaire et en syntaxe morphologie et phonologie.

Nous avons suivi les origines grammaticales dans ce livre selon l'approche descriptive, en extrayant ces bases qui sont : el-samaa elkiass , alidjmaa , istishab elhal .

Ou il reflété les règles et les bases sous les quels la syntaxe et le contrôle qui montrent et protègent la longue arabe.

Les mots clés :

les origines grammaticales , Elmontakhab fi Nahou , Elzadjaj.

إهداء

الحمد لله حبًا، الحمد لله شُكرًا ، الحمد لله يَومًا و شَهرًا و عُمرًا ، الحمدُ لله دائماً و أبداً

إلى اللّذين هما الروح أغلى: الوالدين الكريمين حفضهما اللّه ورعاهما.

إلى الاخوة والأخوات

إلى كل الأقارب والأحبة

إلى كل من أضحى وأمسى لله شاكراً

مبروكة فاطمة الزهراء

مقدمة

مقدمة:

الحمد لله رب العالمين، الذّي ألهمنا وعلّمنا من العلم ما لم نعلم، والصّلاة والسّلام على شفيع الامة محمد النّبي الأمين، المبعوث رحمة للعالمين، وعلى آله وصحبه ومن سار على نهجه إلى يوم الدّين، أمّا بعد:

يعدّ علم النّحو واسطة العِقدِ بين العلوم والمقدّم على رأسها، إذْ إنّ فهم العلوم الأخرى مرتبط بفهمه، فكان ظهور هذا العلم للحاجة الماسة إليه، وخوفا على العربية مما طرأ على ألسنة المتكلمين بها، وقد أخذ نحاة أفاضل على عاتقهم دراسة مواضيعِه ومسائلِه، فكانت لهم مؤلفات ضمت ثمار جهودهم.

ومن بين القضايا النّحوية التّي كانت مثار اهتمام العديد من النحاة "البحث في الأصول النّحوية". ولعلّ هذا الموضوع يعد من أهم المباحث النّحوية التي كانت للنّحاة آراء مختلفة حولها، وبسببها ظهرت مذاهب نحوية مختلفة وأسهمت في تأجيج المناقشات والمناظرات بين النحاة في القرون الأولى لنشأة النحو واستمرت إلى يوم الناس هذا.

فأحببنا أن يكون موضوع مذكرتنا "الأصول النّحوية في كتاب المنتخب في النّحو لأبي إسحاق الزّجاج".

ومن الأسباب التي دعتنا إلى اختيار هذا الموضوع:

- أنّ الموضوع في مجال تخصصنا، مما أثار الرّغبة في دراسة الأصول النّحوية.
- أن كتاب المنتخب في النّحو مدونة خصبة لم يسبق لأحد دراستها.
- اكتشاف الأصول النّحوية البارزة في كتاب المنتخب في النّحو.

ولكون الدراسة النافعة التي تهدف إلى تحقيق نتائج لابدّ أن تنطلق من إشكاليات تدفع الباحث للسير في ضوئها، ارتأينا أن تكون إشكاليتنا الأساسية كالتالي: - ما هي أبرز الأدلة النّحوية التي تضمنها كتاب المنتخب في النّحو؟

ومنها تتفرع الأسئلة التالية :

- ما مدى توظيف الزّجاج للأصول النّحوية في كتابه؟، وهل كانت بدرجة واحدة أم بدرجات متفاوتة؟، ثم كيف كان منهجه في عرض مادة كتابه؟.

أهمية الدراسة:

إنّ لموضوع الأصول النّحوية في كتاب المنتخب أهميةً كبيرة تكمن في التعرف على الأدلة التي اعتمد عليها الزجاج في كتابه لتقوية أحكامه وتدعيم آرائه، وما يزيد هذا الموضوع أهمية أن المدونة (كتاب المنتخب في النّحو) لم يسبق لأحد دراستها.

أهداف البحث: نهدف من خلال البحث إلى مايلي:

-التعريف بأبي إسحاق الزّجاج وبكتابه المنتخب في النحو.

-معرفة منهج الزّجاج في كتابه من خلال بيان كيفية عرض مادته النحوية وطريقته في تبويب كتابه.

- استخراج أهم أدلة النّحو الإجمالية التي تضمنها كتاب المنتخب، لمعرفة أثر هذه الأصول في تقوية الأحكام النحوية ومدى اعتماد الزجاج عليها في تدعيم آرائه وتعليل اختياراته.

وللإجابة عن هذه التساؤلات، سار بحثنا وفق الخطة التالية:

- مقدمة: وقفنا فيها على أسباب اختيار الموضوع، والإشكالية، ثم شرح الخطة المتّبعة في الدراسة، ثم أهداف البحث، وأهميته، والمنهج المتبع في هذه الدراسة، والدراسات السّابقة والصعوبات التي واجهتنا.

- تمهيد: تضمن التعريف بأبي إسحاق الزّجاج، وبيان سيرته الذاتية، ومسيرته العلمية، وذكرنا شيوخه وتلاميذه ومؤلفاته، وآثاره، ثم وفاته.

- المبحث الأول: الذي يمثل الجانب النظري في المذكرة كان عنوانه: الأصول النّحوية (مفهومها وموقف النحاة منها)، وفيه ثلاثة مطالب: المطلب الأول: اقتصرنا فيه على مفهوم الأصول النّحوية لغةً واصطلاحاً، والمطلب الثاني: أدلة النّحو العربي المتمثلة في: السّماع والقياس والإجماع واستصحاب الحال، والمطلب الثالث: وفيه موقف النحاة من الأصول النّحوية.

– أمّا المبحث الثاني الذّي يمثل الجانب التطبيقي في المذكرة، بعنوان الأدلة النّحوية في كتاب المنتخب للزّجاج. حيث يتضمن ثلاثة مطالب: المطلب الأول: التعريف بكتاب المنتخب في النّحو، والمطلب الثاني: منهج الزّجاج في كتابه، والمطلب الثالث: الأصول النّحوية في كتاب المنتخب، حاولنا تتبع واستخراج أهم هذه الأصول من الكتاب.

– الخاتمة: فيها أهم النتائج المتحصل عليها في موضوعنا هذا.

ثم ختم البحث بقائمة المصادر والمراجع وفهرس للموضوعات.

– اعتمدنا في دراستنا على مجموعة من المصادر نذكر منها: المنتخب في النّحو لأبي إسحاق الزّجاج، الاقتراح في علم أصول النّحو لجلال الدين السيوطي، الخصائص لابن جني، وغيرها من المصادر المثبتة في فهرس المصادر والمراجع.

المنهج المتبع:

من أجل بلوغ الهدف الذي نصبو الوصول إليه، اتبعنا المنهج الوصفي القائم على الاستقراء وهذا بتتبع أبرز الأصول النّحوية في كتاب المنتخب.

– الدراسات السابقة:

1– الأصول النّحوية المختلف عليها بين القدماء والمحدثين للباحثة (أطروحة ماجيستر مطبوعة)، أريج صالح شحادة، الجامعة الاسلامية، غزة، 2018م.

2–أصول النحو العربي في الكتابات اللّغوية الحديثة (رسالة ماستر مطبوعة) دلال قاسمي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2016م.

3– التقعيد النحوي لدى علماء أصول النّحو، كتاب الأشباه والنظائر نموذجاً (رسالة ماستر مطبوعة)، جامعة بجاية، 2014م.

-القيمة المضافة:

عدم التطرق لدراسة الأصول النّحوية في كتاب المنتخب في النّحو من قبل جعل منه موضوع يستحق الدراسة ، باعتباره مدونة جديدة.

- الصعوبات:

- لا تخلو موضوعات البحث الجاد من الصعوبات، وهي لذّة أيّ عمل يهدف الباحث إلى تسجيل اجتهاده، ومن هذه الصعوبات نذكر:

- الاعتماد على نسخة مخطوطة غير محققة صعّب علينا مهمة إحصاء الشواهد القرآنية والشعرية وكذلك أبواب الكتاب.

- موضوع البحث واسع، باعتبار أن المدونة موسوعة لغوية متكاملة تحتاج إلى وقت كبير.

وأخيراً وليس آخراً لا يسعنا ونحن نتقدم ببحثنا هذا إلاّ أن نتقدم بخالص الشكر للأستاذ المشرف "الدكتور يوسف خنفر" سائلين المولى عزّ وجلّ أن يجزيه خير الجزاء. والحمد لله أولا وآخرا.

غرداية 2019/06/12

تمهيد

تمهيد:

كان للنُّحاة دور أساسي في النهوض بالنَّحو والارتقاء به إلى أعلى المراتب، فهم يعتبرونه الجانب المشرق من حياتهم؛ لما له من أهمية في صون اللَسان العربي من اللَّحن والزَّلل الذي يقلب التركيب فيغير المعنى ويفسده.

إذْ كان مبتغاهم التقعيد النَّحوي لضبط قواعد اللُّغة العربية، فالنحويُّ يتتبع فصاحة كلام العرب، ليحدد أصوله ومن بين النحاة الأوائل نقف عند أحد أعمدة النحو العربي ممن يشار إليهم بالبنان، إذ لا يخلو كتاب نحوي من آراء أبي إسحاق الزَّجاج[1]، الذي يعتبر امتدادا لنحاة البصرة، ورأينا أن نبدأ بحثنا بالتعريف به من خلال التطرق إلى ترجمة حياته:

أولا: اسمه ولقبه:

هو أبو إسحاق إبراهيم بن السَّريّ بن سَهُل الزَّجاج بعضهم أثبت أنَّ والده محمد، فقالوا: إبراهيم بن محمد السَّريّ الزَّجاج، وبعض الآخر أثبت أن والده السَّريّ، فقال: إبراهيم بن السَّريّ الزَّجاج دون ذكر سَهْل. وَبعضهم أسقط إبراهيم من اسمه وأثبت أنَّ السَّريّ والده، فقالوا: إبراهيم بن محمد السَّريّ بن سهل الزَّجاج[2] وهذا الرأي نرجحه؛ لأنَّه أورد اسم أبيه وجده ولقبه.

لُقِب بالزَّجاج؛ لأنه كان يخرط الزُّجاج، وقال عنه الخطيب:" كان يخرط الزُّجاج، ثم مال إلى النَّحو، فلزم المبرد، كان يعلم بالأُجرة، قال: فقال لي: ما صَنْعتُك؟ قلت: أخرط الزُّجاج وكَسْبي كل يوم درهم ونصف، وأريد أن تبالغ في تعليمي، وأنا أعطيك كل يوم درهمًا، أشرط لك أن أعطيك إياه أبدًا، حتى يفرق الموت بيننا[3].

---

[1]- أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي، **الجمل في النّحو**، تح: علي توفيق محمد، دار الأمل، الأردن، ط1، 1984م، ص:9.

[2]- يُنظر : مجدي إبراهيم محمد إبراهيم، **الممنوع من الصرف عند الزّجاج**، ت311هـ بين القدماء والمحدثين، دار الوفاء لدنيا الطباعة النشر،الإسكندرية، ط1، 2013، ص: 9.

[3]- ينظر: جلال الدين عبد الرحمان ابي بكر السيوطي، **بغية الوعاة في طبقات اللّغويين والنّحاة** ، تح: مصطفى عبد القادر عطاء، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان ط1، 1425، 2004، ج1، ص: 338.

ثانيا: ولادته ونشأته.

ولد الزّجاج ببغداد وبها نشأ، وتتلمذ على شيوخها أمثال المبرد وثعلب، وعاش في نهاية القرن الثالث وبداية القرن الرابع[1] ومما لاحظناه من المؤرخين لم يتعرضوا إلى نشأة الزَّجاج بكل تفاصيلها من خلال مؤلفاتهم. ومما يؤكد نشأته في بغداد، رواية الياقوت عن ابن بشران يقول:" كان أبو إسحاق ينزل بالجانب الغربي من بغداد، وفي الموضع المعروف بالدُّويرة".[2]

ثالثًا: وفاته:

فارق الزَّجاج الحياة يوم الجمعة 19 جمادى الآخرة سنة 310هـ، وقيل 311هـ، وقيل 316هـ ببغداد[3]. ونجد قول أبي الفتح عبد الله بن أحمد النحوي: توفي أبو إسحاق إبراهيم السَّريَ الزَّجاج النحوي في جمادى الآخرة سنة إحدى عشر وثلاثمائة 311هـ، وقال غيره مات يوم الجمعة لإحدى عشر ليلة بقيت من الشهر وقيل توفي ببغداد في سنة ست عشرة وثلاثمائة 316هـ وقد أناف على الثمانين 80 سنة[4]. مما يتبين أنَّ هناك اختلافا في سنة الوفاة للزَّجاج، والأرجح أنه مات في جمادى الآخرة سنة إحدى عشر وثلاثمائة 311هـ.

رابعًا: شيوخه وتلاميذه:

كان الزَّجاج من النُّحاة الَّذين اهتموا بالنَّحو وعلومه، حيث أخذ على علماء عصره الّذين كانوا من أبرز زعماء المدرستين "البصرة" والكوفة" نذكر منهم:

---

[1]- أبو إسحاق إبراهيم السَّريّ بن سهل الزجاج، **كتاب الشجرة**، تح: يوسف بن حسين خنفر، دار ابن الحزم، بيروت لبنان، ط1، 1433 هـ، 2012م، ص: 21.

[2]- المرجع السابق ، ص: 20.

[3]- كامل سليمان الجبوري، **معجم الأدباء من العصر الجاهلي حتى سنة 2002**، دار الكتب العلمية بيروت لبنان، ط1، 1424، 2002، ج1، ص: 15.

[4]- الوزير جمال الدين أبو الحسن على بن يوسف القفطي، **إنباه الرواة على أنباء النّحاة**، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت ط1، 1424، 2004، ج1، ص: 198.

1- أحمد بن يحي بن يزيد بن سيار أبو العباس النحوي الشيباني مولاهم المعروف بثعلب إمام الكوفيين في النَّحو واللغة توفي سنة 291 هـ[1].

2- محمد بن يزيد بن عبد الأكبر بن عُمَيْر بن حسان بن سُليم بن سعد ابن عبد الله بن يزيد المعروف بالمبرد، توفي سنة ست وثمانين ومائتين ودفن بمقبرة باب الكوفة[2].

3- إسماعيل بن إسحاق بن إسماعيل القاضي، المتوفى سنة 282هـ وهو شيخ الزَّجاج في القراءة والدليل على ذلك أنه ذكره في كتابه معاني القرآن[3].

صار للزَّجاج منزلة عظيمة بعد إتقانه للُّغة والنَّحو والقرآن الكريم والشعر والتفسير، فانهال عليه طلاب العلم يستفيدون من علومه، فمن التلاميذ الذين تتلمذوا على يده نذكر:

1- أبو بكر محمد بن السَّريّ المعروف بابن السَّراج ت 316هـ.

2- أبو جعفر محمد بن إسماعيل الصفار المعروف بابن النحاس، ت338هـ.

3- أبو القاسم عبد الرحمان ابن إسحاق الزَّجاجي ت340هـ[4].

4- أبو علي الفارسي(ت 377هـ) الحسن ابن أحمد بن عبد الله الغفار ابن أبان الفارسي العلامة، فقد قرأ النحو على أبي إسحاق الزَّجاج وعلى أبي بكر السَّراج.

5- أبو الحسن علي بن عيسى الرَّماني (ت384هـ)، أخذ النَّحو عن أبي بكر بن السَّراج وابن دريد والزَّجاج.[5]

خامسا: عقيدته:

كان النُّحاة الأوائل يَعْتَزُونَ بدينهم ويدافعون عليه، خوفًا من التأثير اللّسان الأعجمي على اللّسان العربي، هَمُّهُم الوحيد الحفاظ على القرآن الكريم. باعتباره المصدر الأساسي الثَّابت الذي

---

[1] - المصدر السابق ، ص: 173.

[2]- أبو بكر بن الحسن الزبيدي الأندلسي، **طبقات النّحويين واللّغويين**، تح: محمد أبو الفضل، دار المعارف، القاهرة، مصر، ط2، 1119، ص: 101.

[3]- أبو إسحاق الزّجاج، **كتاب الشجرة**، ص: 24.

[4]- المصدر نفسه، ص: 25.

[5]- أبو بكر محمد بن سهل بن السراج النحوي البغدادي، **الأصول في النّحو**، تح: عبد الحسين الفتيلي، مؤسسة الرسالة بيروت ط3، ج1، ص: 14.

يستندُ عليه، فالزَّجاج واحد من أهم النُّحاة، الذي امتاز بارتباطه الوثيق بعقيدته حيث قال عنه الخطيب:"كان من أهل الفضل والدين حسن الاعتقاد جميل المذهب"[1].

تأثَّر بالمذهب الحنبلي، حيث قيل وآخر ما سمع منه: اللهم احشرني على مذهب أحمد بن حنبل". عني بالقرآن الكريم وبقراءاته فكان له مؤلف:" معاني القرآن وإعرابه"[2].

سادسًا: مكانته وآثاره العلمية:

يعتبر الإمام الزَّجاج من العلماء الَّذين برزوا في مجال اللغة والنَّحو والتفسير، لمكانته العلمية التي تحصل عليها من خلال حرصه على التعلُّم والتَّحصيل، على يد شيخه ثعلب وشيخه المبرد الذين يَعُدان من كبار المذهبيين البصرة والكوفة، وهذا السبب الذي مكنه من الوصول إلى هذه المكانة العالية، فكان قدوة لمن تتلمذ على يده أو ناظره أو أَخَذَ عَنْه. وقال عنه أبو البركات كمال الدين عبد الرحمان محمد ابن الأنباري: "كان من أكابر أهل العربية، وكان حسن العقيدة، جميل الطريقة، وصنَّف المصنفات"[3].

كان شاعرًا فذًا، له من الأشعار. من أمثلة ذلك رواية عنه. أنه اجتاز يوم نَيْروز بشارع الأنبار راكبا، فصبَّ عليه بعض الصبيان ماء، فأنَشد يقول، وهو ينفضُ رداءه من الماء:

إذَا قلَّ ماءُ الوَجْه قَلَّ حَياؤُهُ وَلاَ خَيرٌ في وَجْه إِذَّا قلَّ ماؤُهُ

وسَأل الجماعةُ، فقيل: هو الزَّجاج[4].

أمَّا عن آثاره فقد أَلَّف الزَّجاج العديد من المؤلفات، التي كانت ثمرة جهده، لسنوات أفناها في التَّعليم، فشملت كل العلوم من لغة ونحو وصرف وتفسير...إلخ.

---

[1]- ياقوت الحموي الرومي، **معجم الأدباء إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب**، تح: إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، بروت لبنان، ط1، 1993م، ج1، ص: 14.

[2]- يُنظر :جلال الدين عبد الرحمان بن أبي بكر السيوطي، **بغية الوعاة**، ص:304.

[3]- أبو البركات كمال الدين عبد الرحمان محمد الأنباري، **نزهة الألباء في طبقات الأدباء**، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي مصر، القاهرة، 1998، ص: 216.

[4]- يُنظر : القفطي، **أنباء الرواة على أنباء النحاة**، ص: 198.

وكل هذه المؤلفات كان غرضها تعليميا، فمن هذه المؤلفات ما وصل إلينا ومنها ما ضاع.

لهذا نشير إلى المؤلفات التي وردت في كتب التراجم:

" كتاب معاني القرآن"، كتاب"الاشتقاق" "كتاب المختصر في النحو"، "كتاب القوافي" "كتاب العروض" كتاب النوادر" كتاب خلق الإنسان" كتاب" وفعلت وأفعلت"[1].

وأيضا: كتاب" خلق الفرس"، كتاب" ما ينصرف وما لا ينصرف"، كتاب الأنواء"، كتاب ما فسر من جامع النطق"[2]، كتاب "الفرق[3]" كتاب الشجرة[4].

ومن بين مؤلفات أبي إسحاق الزجاج كتاب المنتخب في النحو الذي نحن بصدد دراسته والتعرف على أبوابه ومسائله.

[1]- ايميل بديع يعقوب، **المعجم المفصل في اللّغويين العرب**، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط1، 1998، ج1، ص:13.

[2]-يُنظر: القفطي، إنباه الرواة على أنباء النحاث ، ص: 200.

[3]- يُنظر: ياقوت الحموي، **معجم الأدباء إرشاد الأديب**، ص: 63.

[4]- يُنظر: أبو إسحاق الزَّجاج، **كتاب الشجرة**، ص: 41.

المبحث الأول:

الأصول النّحوية (مفهومها وموقف النّحاة منها)

- مفهوم الأصول النّحوية.
- أدلة النّحو العربي.
- موقف النّحاة من الأصول النّحوية.

المبحث الأول: الأصول النّحوية (مفهومها وموقف النّحاة منها).

المطلب الأول: مفهوم الأصول النّحوية.

للأصول النحوية العديد من التعريفات اللّغوية و الاصطلاحية الموجودة في كتب التراجم ، ومن بين هذه التعريفات نورد ما يلي :

أ- التعريف اللُّغوي للأصول والنّحو: لقد وردت تعريفات عديدة منها:

1- **الأصول**: أصل، الأَصْلُ: أسفل كل شيءٍ وجمعه أصول لا يُكَسَّر على غير ذلك وهو اليأصول.

يقال: أصل مُؤَصَلٌ، واستعمل ابن جني الأصلية موضع التَأصُّل وقال: الألف وإن كانت في أكثر أحوالها بدلا أو زائدة فإنها كانت بدلا من الأصل جرت في الأصلية مجراهُ، وهذا لم تنطق به العرب وإنما هو شيء استعملته الأوائل في بعض كلامها[1].

والأصل: قعد في أصل الجبل وأصل الحائط، فلان لا أَصْلَ له ولا فصل، أي لا نسب له ولا لسان، وأصَّلتُ الشَّيء تأصيلاً، وإنه لأصيل الرأي وأصيل العقل، وقد أَصُلَ أصالةً وإنَّ النَّخل بأرضنا لأصيل أي هو بها لا يزال باقيًا لا يَفْنَى وسمعت أهل الطائف تقول لفلان: أصيلة، أي: أرض تَلِيْدَةٌ يعيش بها[2].

وذكر الجرجاني في كتابه التعريفات: " الأصل ما يبنى عليه غيره"[3].

---

[1]- جمال الدين أبو الفضل محمد بن مكرم ابن منظور الأنصاري، **لسان العرب**، تح: عامر أحمد حيدر، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط2، 2009، ج11، ص:19.

[2]- أبو القاسم جار الله محمود بن عمر بن أحمد الزمخشري، **أساس البلاغة**، تح: محمد باسل عيون السُّود، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط1، 1419، 1988، ج1، ص: 29.

[3]- علي بن محمد علي شريف الجرجاني، **التعريفات**، دار الفضيلة، القاهرة، دط، دت، ص: 11.

2- **النَّحو**: والنَّحو في كتاب العين: القصد نحو الشيء نَحَوْتُ نَحْوهُ، أي قَصَدْتُ قَصْدَه، والناحية من كل شيء جانبه، ويقال: نَّحيته فتنحى، وفي اللغة نَحيتهُ أنْحاه نحيًا بمعناه باعدته[1].

3- **النحو الطريق و الوجهة** ، جمع أنْحاءُ و نُحُوٌّ ، والقصد يكون ظرفا و إسما ، ومنه نحوُ العربية، وجمعه : نُحُوٌّ. كعُتلٌّ ، ونُحيَّةٌ ، كدّلْوٍ و دُليّةٍ . نَحَاه يُنَحْوُهُ ، و يَنْحَاهُ قصده ، كانْتَحَاهُ ، ورَجُلٌ نَاحٍ من نُحاةٍ : نَحْويٌّ ونحا ، مال على أحد شقّيه ، أو صَرَفَهُ وبصر إليه يَنْحَاه عنه : عدله

وفي مقاييس اللُّغة عند ابن فارس: النَّحو: النون والحاء والواو كلمة تَدُلُّ على قصد، ونَحَوتُ نَحْوهُ، لذلك سمي نَحْوَ الكلام، لأنه يقتصر أُصول الكلام فَيُتكلم على حسب ما كان العرب تتكلم به، وانتحى فلان لفلانٍ: قَصَدَه وَعَرَضَ عليه[2].

*** التعريف الاصطلاحي للأصول والنحو:**

1- الأصول: لقد وردت عدة تعريفات اصطلاحية للأصول من بينها:

إذا عدنا لكلمة الأصول نجدها تتعلق بمجموعة من المشتقات والمصطلحات التي تشاركها في بعض أبعاد الدلالة، وتخالفها في بعضها الآخر، يجدر بنا التعرض لها باختصار لمعرفة الفروق الدقيقة ومن بين المشتفات نذكر:

أ- **أصوليّ**: من يبحث في قضايا أصولية لا فرعية، أي لا يبحث في الأجزاء الجزئية، يمكن أن نمثل لها بأنَّ المتحدث هو الجامع الحديث فهو أصولي يأتي بالمادة ولا يهمُّه التفصيل، فهو شبيه باللغوي،

[1]- مجد الدين بن يعقوب الفيروز ابادي، **القاموس المحيط**، تح: أبو الوفاء نصر الهوريني، دار الكتب العلمية لبنان 2007، ص:1343.

[2]- أبو الحسن ابن فارس بن زكريا الرازي، **مقاييس اللغة**، تح: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط2، 2008، ج2، ص: 548.

وأمَّا الفقيه فهو الذي يهتم بالقضايا التفريعية، حيث يعمل على هندستها وتوزيعها إلى قضايا متخصصة، فمثله مثل النحوي يشتغل بالمادة اللُّغوية التي يأتي بها اللُّغوي فيفرعها.[1]

ب- **الأصل**: البادئ أو المبتدأ الذي يبنى عليه الشيء، والنَّوى أول الشجر، وتصدر منه الأشجار، والفروع. والأصل أساس لا يمكن الاستغناء عنه أو حذفه، أمَّا الفرع: ما صَدَر من الأصل، فهو فرعي يمكن حذفه أو استبداله أو إلغاؤه، فالمرأة الحامل أصل وجنينها فرع[2].

1- النَّحو:

فالنَّحو عند ابن جني: هو انتحاء سمت كلام العرب، في تصرفه من إعراب وغيره، كالتثنية والجمع والتحقير، والتكسير، والإضافة، والنسب، والتركيب وغير ذلك، ليلحق من ليس من أهل اللُّغة العربية بأهلها في الفصاحة فينطق بها وإن لم يكن منهم وإنْ شذَّ بعضهم عنها رُدَّ به إليها[3].

ويعرف السَّكاكي علم النحو قائلا:" بأن تنحو كيفية التركيب فيما بين الكلم لتأدية أصل المعنى مطلقا بمقاييس مستنبطة من استقراء كلام العرب وقوانين مبنية عليها ليحترز بها عن الخطأ في التركيب من حيث الكيفية"[4].

وأمَّا التعريف التراثي الأنضج للنَّحو العربي فهو المذكور في كتاب الأصول في النحو" لابن السراج" حيث يقول:" النَّحو إنما أريد به أن ينحو المتكلم ما تعلَّمه كلام العرب، وهو علمٌ استخرجه المتقدمون فيه من استقراء كلام العرب حتَّى وقفوا منه على الغرض الذي قصده المبتدئون بهذه اللُّغة،

[1]- صالح بلعيد، **في أصول النحو**، دار هومة للطباعة والنشر، الجزائر، دط، 2008، ج1، ص:20.

[2]- المرجع نفسه ص: 21-22.

[3]- أبو الفتح عثمان ابن جني، **الخصائص**، تح: عبد الحميد الهنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط3، 2008، ج1، ص:88.

[4]- فؤاد حنا الطرزي، **في أصول اللّغة والنّحو**، مكتبة لبنان، بيروت، ط1، 2005، ص: 86-87.

باستقراء كلام العرب، فاعلم أن الفاعل رفع والمفعول به نصب، وأن فعل عينه: ياء أو واو تقلب عَيْنهُ من قولهم: قام وباع".[1]

مفهوم الأصول النّحوية:

أ- مفهومه عند السيوطي:

"أصول النحو علم يُبْحث فيه عن أدلة النحو الإجمالية من حيث هي أدلته وكيفية الاستدلال بها وحال المستدل"[2].

من خلال مفهوم السيوطي تتضح لنا معالم تأسيس علم النحو واستقلاليته، بحيث يبحث فيه عن أدلة النحو الإجمالية وفق سلسلة من الإجراءات التي حددها النحاة، وذلك بالبحث عن الأدلة نفسها وكيفية الاستدلال وحال المستدل.

ب- ونجد مفهوم آخر للأصول النّحوية:

علم يبحث فيه عن أدلة النحو الأربعة الإجمالية العامة التي هي أصول في استخراج قواعده وأحكام مسائله لا التفصيلية التي تتعلق ببعض أجزاء المسائل العامة الكبرى، من حيث هي أدلته لا من حيث تطبيق مسائلها وضرب أمثلتها، وطرق كيفية الاستدلال بها في مسائله، من حيث معرفة الأقوى والأضعف والتقديم للأدلة عند التعارض ونحوها، وحال المستدل بها، وما يتعلق به من أحكام وأوصاف وشروط ليَصُحَ منه الإثبات لمسائل النحو[3].

[1]-ينظر: ابن السرّاج، **الأصول في النّحو**، ج1، ص: 35.

[2]- جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، **الاقتراح في علم أصول النّحو**، تح: دائرة المعارف النظامية، حيدر آباد، 1310هـ، ص: 05.

[3]- عبد الله سليمان العتيق، **الياقوت في أصول النّحو**، دط، الرياض، 1429هـ، ص:04.

ج- وفي تعريف آخر لأصول النَّحو عند الأنباري:

"أصول النحو التي تفرعت منها فروعه وفصوله، كما أنَّ أصول الفقه أدلة الفقه التي تنوعت عنها جملتها وتفصيله"[1]. فمن خلال تعريف ابن الأنباري لأصول النَّحو نجده يشير إلى فكرة أصول النحو المستمدة من أصول الفقه.

المطلب الثاني: أدلة النحو العربي:

أشار النّحاة القدامى إلى أربعة أدلة نحوية هي: السّماع؛ القياس ؛ الإجماع؛ استصحاب الحال.

أولا: السّماع

1- تعريف السّماع:

أ- **لغة:** السَّمعُ: حسُّ الأُذن، والأُذن، وما وقر فيها من شيء تَسْمعهُ والسماع يكون للواحد، والجمع، ج: أسماعٌ وأسمعٌ. وسَمَاعَها وسماعَتَها، أي إسماعَها: قالوا: أخذت عنه سَمْعا وسماعًا[2].

السَّماعُ: ما سَّمْعْتَ به فشاع، وتكلَّم به، وكل ما الْتَذتْهُ الأذن من صوت حسنٍ سماع، والسَّماع الغِناءُ، والمسمعة: المغَنِية[3].

ب- **اصطلاحا:** يعرفه ابن الأنباري: "السماع عنده النقل".

يقول: «النقل هو الكلام العربي الفصيح المنقول بالنقل الصحيح الخارج عن حد القلة إلى حد الكثرة، فخرج عنه كل ما جاء في كلام غير العرب من المولدين وما شذّ من كلامهم كالجزم بـ"لن" والنصب بـ"لم"»[4].

---

[1]- أبو البركات عبد الرحمن كمال لدين بن محمد الأنباري، **الإغراب في جدل الإعراب، ولمع الأدلة في أصول النّحو**، تح: سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية، دمشق، دط، 1957، ص: 80.

[2]- ينظر: ابن منظور، **لسان العرب**، تح: عامر أحمد حيدر، ط2، ج5، ص: 151.

[3]-ينظر : الفيروز ابادي، **القاموس المحيط**، ص: 749.

[4]- أبو البركات عبد الرحمان كمال الدين بن محمد الأنباري، **لمع الأدلة في أصول النحو**، تح: سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية، دمشق، 1957، ص: 81-82.

وكذلك يعرف بأنه الذكر الحسن الجميل المسموع ومعناه ما سمعت به، فشاع وتكلم به كما أورد له مدلول آخر، فيقصد به اللَّحن المؤثر وقد يعنى به الموسيقى. ويعتبر ابن مالك السماع منهجًا لغويًا يهدف إلى توثيق ما حمله اللُّغة جماعها من فصيح كلام العرب، ملْمَحًا أن جُلَّ اللَّهجات العربية جديرة بالرواية وفي هذا يقول:" هو الاعتداد بما قاله الفصحاء الذَّين يوثق بهم، ويطمأن إليهم، وكان بعض العلماء يرون أن لغات العرب كلها جديرة بالاعتبار، ولا يصحُّ رَدَّ إحداهما بالأخرى[1].

2- أقسام السماع:

اعلم أنَّ السماع (النقل) ينقسم إلى قسمين: أ/ تواتر. ب/ آحاد.

أ- فأمَّا التواتر: فلغة القرآن وما تواتر من السنة، وكلام العرب وهذا القسم دليل قطعي من أدلة النحو يفيد العلم، واختلف العلماء في ذلك العلم، فذهب الأكثرون إلى أنه ضروري واستدلوا على ذلك بأن العلم الضروري هو الذي بينه وبين مدلوله ارتباط معقول؛ كالعلم الحاصل من الحواس الخمس: السَّمع والبصر، الشم والذوق، واللمس، وهذا موجود في خبر التواتر فكان ضروريًا[2].

فمن شروط التواتر:

- أن يبلغ عدد النقلة إلى حد لا يجوز على مثلهم الاتفاق على الكذب، كنقلة لغة القرآن وما تواتر من السنة، وكلام العرب، فإنهم انتهوا على حد يستحيل على مثلهم الاتفاق على الكذب، وذهب قوم إلى أن شرطه أن يبلغوا سبعين، وذهب آخرون إلى أن شرطه أن يبلغوا أربعين، وذهب آخرون إلى أن شرطه أن يبلغوا اثني عشر. وذهب آخرون إلى أن شرطه أن يبلغوا خمسة والصحيح هو الأول.

[1]-ينظر : رشيد حليم، **أصول النحو عند ابن جني دراسة لسانية في كتابيه الخصائص والمحتسب**، دار قرطبة، الجزائر، د-ط، 2010، ص: 19-29.

[2]- ينظر : عبد الرحمان ابن أبي بكر بن محمد جلال الدين السيوطي، **المزهر في علوم اللّغة وأنواعها**، تح: محمد عبد الرحيم، دار الفكر، بيروت- لبنان، ط1، 2005، ص: 102.

وأمّا تعيين تلك الأعداد فإنَّها اعتمدُوا فيها على قصص ليس بينها وبين حصول العلم بأخبار التواتر مناسبةٌ، وإنَّما اتَّفق وجودها مع هذه الأعداد فلا يكون فيها حجة[1].

ب- وأمَّا الآحاد: فَما تَفرَّد بنقله بعض أهل اللُّغة ولم يوجد فيه شرط التواتر، وهو دليل مأخوذ به واختلفواُ في إفادته: فذهب الأكثرون إلى أنَّه يفيد الظنَّ، وزعم بعضُهم إلى أنَّه يفيد العلم، وليس بصحيح لَتَطُّرق الاحتمال فيه. وزعم بعضهم أنَّه إن اتصلت به القرائن أفاد العلم ضرورةً؛ كخبر التواتر لوجود القرائن[2].

3- شروط السماع:

أ-عاملا الزمان والمكان:

وضع اللُّغويون حدودًا زمانية ومكانية للسَّماع، أصبحت فيما بعد قيودًا يصعب الفكاك منها؛ لأن الفصاحة في نظرهم لها مكانها الذي لا تغادره، وهي البادية، وضيقوا مساحة البداوة فجعلوها في قبائل معينة تسكن وسط الجزيرة، وتبعد عن أطرافها لضمان عدم اختلاطها بالأمم المجاورة، حتَّى تحافظ على نقاء لغتها ولم يقفوا عند هذا الحد بل زادوا عليه القيد الزماني الذي جعل القدم أحد أسس الفصاحة، فسليقة الفصاحة في نظرهم لا تتجاوز القرن الثاني الهجري في الحواضر، والقرن الرابع هجري في البيئات البدوية البعيدة عن أطراف الجزيرة وما جَاوزَ ذلك صار يسمى محدثًا أو مُوْلدًا[3].

ب- تؤخذ اللُّغة سماعًا": (عامل أخلاقي): قال ابن فارس في فقه اللُّغة: تؤخذ اللغة سماعًا من الرُّواة الثقات ذوي الصدق والأمانة، فلْيتَحَرَّ آخذ اللُّغة أهل الأمانة والصدق والثقة والعدالة[4].

[1]- المصدر السابق ، ص: 103.

[2]- ينظر : ابن الأنباري، **لمع الأدلة في أصول النّحو**، ص: 84.

[3]- ينظر : عبد الكريم مجاهد، **دراسات في اللغة والنّحو**، دار أسامة، عمان الأردن، ط1، 2006، ص:201 -202.

[4]- ينظر : السيوطي، **المزهر في علوم اللّغة وأنواعها**، ص: 119.

ج- عدل ناقل اللغة": وقال الكمال ابن الأنباري في لمع الأدلَّة في أصول النَّحو: يشترط أن يكون ناقل اللُّغة عَدْلاً، رجلاً كان أو امرأة، حرًّا كان أم عبدًا؛ كما يشترط في نقل الحديث؛ لأنَّ بها معرفة تفسيره وتأويله، فاشترط في نقله، وإن لم تكن في الفضيلة من شكله، فإن كان ناقل اللُّغة فاسقًا لم يقبل نقله[1].

4- مصادر السماع:

إنَّ المتتبع للدراسات اللُّغوية يجد أن النحاة الأوائل في جمعهم للمادة اللُّغوية اعتمدوا على مصادر، كانت مرجعهم الأساس لبناء قواعدهم النحوية المتمثلة في القرآن الكريم" كتاب الله عز وجل والحديث النبوي الشريف وكلام العرب شعرًا ونثرًا".

1/ القرآن الكريم وقراءاته:

أ- لا شك في أنَّ آيات القرآن الكريم أصدق مرجع لغوي اعتمده نحاة اللغة العربية في تأصيل قواعد اللُّغة، والمتفق عليه أن القرآن الكريم يمثل أعلى درجات الكمال بيانا وفصاحة، وخير ما نقل من لغات العرب فهو يختصر أصح الكلام وأبلغه، ولذلك ارتبطت اللغة العربية بالقرآن الكريم، ارتباط الروح بالجسم[2].

أمَّا القراءات فهي سنة متبعة يقول سيبويه: «إلاَّ أنَّ القراءات لا تخالف؛ لأنَّ القراءة سنة متبعة " وأنَّ العربية شرط في صحة القراءة وأنَّها لا تجوز القراءة بما جاز في العربية ولم يقرأ به. مما يبين أن للقراءة منهج قائم بنفسه، فهو منهج قائم على الأخذ بما ثبت نقله وصحَّ سنده وليس معتمدًا على الأقيس أو الأشيع، أو ما يجوز في العربية». فقد أكثر سيبويه من الاحتجاج من القراءات، «وقد بلغت شواهد سيبويه القرآنية سبعا وخمسين وأربعمائة، وبإسقاط المكرر منها تبلغ أربعمائة والآيات التي استشهد بها استشهادا صريحًا تبلغ أربعًا وسبعين وثلاثمائة»[3].

---

[1]- المصدر السابق ، ص: 120.

[2]- رشيد حليم، **أصول النّحو عند ابن جني**، ص: 41.

[3]- محمد سالم صالح، **أصول النّحو دراسة في فكر الأنباري**، دار السلام، القاهرة، ط1، 2006، ص: 49.

يستند القرآن الكريم وقراءاته على شروط أساسية وجوهرية، وهي:

- موافقة وجه من وجوه العربية.
- موافقة رسم المصحف.
- صحة السند إلى رسول الله – صلى الله عليه وسلم–[1].

2/ الحديث النبوي الشريف:

فالحديث النبوي الشريف المروي منه بلفظه قليل نادر لا يكاد يتعدَّى الأحاديث القصيرة في الغالب.

قال سفيان الثَّوري:" إنّ قلت لكم إني أحدثكم كما سمعت فلا تصدقوني، إنما هو المعنى". والواقع أنَّ معظم الأحاديث مروَّية بمعانيها لا بألفاظها.[2]

فالاحتجاج بالحديث مختلف فيه بين متقدمي النحاة ومتآخريهم:

ويمكن أن نقسمهم إلى مانعين ومجيزين، ولكل من الفريقين في اختيار الموقف الذي ارتضاه من منع أو إجازة علل وأسباب حول مدى صحة نقل الأحاديث وعدم التغيير في نصوصها، فالجانب المانع أنَّهم لم يثقوا بأن تلك المرويات المتعددة المتكاثرة لِكلها من لفظ النبي – صلى الله عليه وسلم–، وإذا قالوا وثقوا بذلك مجرى القرآن في إثبات القواعد الكلية، وذلك لأمرين:

أ- أحدهم أن الرواة جوزو النقل بالمعنى.

ب-ثانيهما: أنه وقع اللحن كثيرا فيما روي عن الحديث؛ لأنَّ كثيرًا من الرواة كانوا غير عرب بالطبع[3].

وقد قال لنا القاضي بدر الدين بن جماعة: "وكان ممن أخذ عن ابن مالك قلت له: يا سيدي هذا الحديث رواية الأعاجم، ووقع فيه من روايتهم ما يعلم أنه ليس لفظ الرسول – صلى الله عليه

---

[1]- ينظر: محمد بن عبد الرحمان بن عبد الله السبيهين، **مسائل الخلاف النّحوية في ضوء الاعتراض على الدليل النقلي**، مكتبة الملك فهد الوطنية للنشر، الرياض، د-ط، 2005، ص: 295.

[2]- ينظر : فؤاد حنا الطرزي، **في أصول اللّغة والنّحو**، ص: 74.

[3]- ينظر : التواتي ابن التواتي، **محاضرات في أصول النّحو**، دار الوعي، الجزائر، ط2، 2012، ص: 166.

وسلّم-. فلم يجب بشيء"؛ وكما يعدُّ الحديث النبوي مصدرًا مهمًا من مصادر النحو العربي، فقد أجمعَ النُّحاة على أن النبي-صلى الله عليه وسلّم- أفصح العرب[1].

نستطيع القول إن الحديث النبوي الشريف يعتبر مصدرًا مقدساً فهو كلام الرسول -صلى الله عليه وسلّم-، المروي بلفظه المتسم بالفصاحة غير أنَّ النُّحاة انقسموا إلى طائفتين منهم من أجاز الاحتجاج به، ومنهم من منع الاحتجاج به بسبب اللَّحن الذي أثَّر على الرواة.

3/ كلام العرب:

أجمع علماؤُنا بكلام العرب، والرَّواة لأشعارهم، والعلماء بلُغاتهم، وأيامهم ومحالهم أن قريشا أفصح العرب ألسنةً وأصفاهم لغةً. وذلك أن الله جلَّ ثناؤه اختارهم من جميع العرب واصطفاهم، واختار منهم نبيَّ الرحمةِ محمَّدا - صلى الله عليه وسلّم-، فجعل قريشًا قطَّان حرمه، وجيران بيته الحرام، وولاته، فكانت وفود العرب من حُجَاجِها وغيرهم يفدون إلى مكة في الحُج، فكانت قريش مع فصاحتها وحسن لغتها ورقة ألسنتها إذُ أتتهم الوُفود إلى العرب تخيرَّوا من كلامهم وأشعارهم أحسن لُغَاتِهم وأَصْفى كَلاَمِهم، فاجْتمع ما تخيَّروا من تلك اللُّغات إلى نَحائِزهم وسلائقهم التي طُبِعواْ عليها، فصاروا بذلك أفصح العرب[2].

بحيث أنَّ اللُّغة العربية؛ هذه اللُّغة التي أنزل بها القرآن الكريم وأصبحت آخر الأمر لغة مقَّدسة لهم تحمل أريج الأَسْلافِ الأوائل، وتستعمل في الخطبِ والمناسبات الاحتفالية الكبرى، وكانت قريش تتولَّى الأمانة على هذه اللغة المقدسة كأمانتها على سائر المقدسات فهي حارسة الكعبة، ولذلك ينقل لنا الرواة أن قريشا كانت أفصح العرب[3].

---

[1]- محمد إسماعيل المشهداني، **الإجماع في دراسة أصول النّحو العربي**، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2013، ص:138.

[2]- أبو الحسن أحمد بن فارس بن زكريا، **الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها**، تح: أحمد حسن بسيج، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط2، 2007، ص: 28.

[3]- حسن ظاظا، **كلام العرب من قضايا اللغة العربية**، دار النهضة العربية، بيروت- لبنان، ط1، ص: 5-6.

أما الجانب المتعلق بالشعر والنثر وعناية اللُّغويين به فإننا نجد أن صفحات معاجم اللُّغة وكتب قواعدها حافلة بالشواهد الشعرية والنثرية على حد السواء في إثبات معنى أو استعمال كلمة، وكان النُّحاة أكثر ميلاً إلى الشّعر حتى كان أبو مسحل يروي عن عليَّ بن المبارك الأحمر أربعين ألف بيت شاهد في النَّحو، وكان ابن الأنباري يحفظ فيها ذكر ثلاثمائة بيت شاهد في القرآن الكريم. والشواهد النثرية نجدها أقل مقارنة بالشواهد الشعرية وهذا لا يعني أنَّ النُّحاة اعتمدوا في الشعر وأهملوا النثر بل هناك كثير من الشواهد النثرية استنبطت منها قواعد نحوية[1].

وكان أول شيء يهمُّ النُّحوي في استقراء لغة الشعر هو توثيقها والتأكد من صحة نقلها وفصاحتها، وليس أمامه في هذه العملية غير أن ينقلها عن أحد المصدرين:

- الأعراب الفصحاء.
- الرُّواة الثُّقات عن الأعراب.

وأحيانا نرى النحوي يسلك السبيل إلى المصدرين كليهما ليكون توثيقه للّغة الشاهد أكثر دقة.[2]

ثانيا: القياس:

إنَّ القياس دليل عقلي استمده علماء النحو من علماء الفقه في التقعيد النحوي إذْ اعتبره النحاة الدليل الثاني من الأدلة النحوية.

1- تعريف القياس:

أ- **لغة:** قال الخليل: القيسُ مصدر قستَ والقيسُ بمنزلة القدر، وعود قيس إصبع أي: قدر إصبع، وقس هذا بذاك قياسًا وقيسًا والمقياسُ: المقدار، والمقاوس الذي يرسل الخيل، والمكان الذي تجري فيه الخيل مقوس. ويقال: بل هو الحبل يمد فترسل منه الخيل، ويقال: المقاوس والقياس[3].

---

[1]- التواتي بن التواتي، **محاضرات في أصول النّحو**، ص: 140.

[2] محمد خير الحلواني، **أصول النّحو العربي**، الناشر الأطلسي، الرباط، ط2، 1983م، ص:38.

[3]- الخليل بن أحمد الفراهيدي، **كتاب العين**، تح: عبد الحميد هنداوي، ج3، ص: 446.

والقياس في اللُّغة "التقدير"، يقال: قست الفعل بالفعل إذا قَّدرته وسوَّيته[1].

ب-**اصطلاحا:** والمراد بالقياس في الاصطلاح عند النحاة" حمل غير المنقول على المنقول إذ كان في معناه"، وهذه عملية جمع بين أمرين أحدهما: ثابت في السَّماع أي الأَصل وهو المنقول، والآخر هو متحرك وهو الفرع، وهو غير المنقول[2].

ولعلَّ أشهر تعريف للقياس عند الأصوليين هو: «حمل معلوم على معلوم في إثبات حكم أو نفيه عندهما بأمر جامع بينهما من إثبات حكم أو صفة أو نفيه عنهما». وهذا تعريف البقلاني، وذكر الآمدي أنه وافقه عليه أكثر أصحابه. ومع ذلك لم يسلم من نقد الآمدي، ثم أورد هذا الأخير تعريفًا للقياس، رأى أنه جامع مانع وهو قوله:" المختار في حد القياس أنه عبارة عن الاستواء بين الفرع والأصل في العلة المستنبطة من حكم الأصل ثم يقول الآمدي بعد هذا: وهذه العبارة جامعة مانعة، وافية بالغرض، عريَّةٌ عمَّا يعترضها من التشكيكات العارضة لغيرها كما تقدم. وهناك من عرف القياس بأنه: " حمل فرع على أصل في الحكم بجامع بينهما". والملاحظ حول هذه التعريفات أنها متقاربة في المعنى، وأنها تتضمن كلها أركان القياس الأربعة[3].

2- أركان القياس:

للقياس أربعة أركان: أصل وهو المقيس عليه، وفرع وهو المقيس، وحكم، وعلّة جامعة.

أولا: المقيس عليه:

1/ من شروطه أن لا يكون شاذا خارجا عن سنن القياس، فما كان كذلك لا يجوز القياس عليه، كتصحيح مثل: استحوذَ، استوصبَ، استنوقَ، كحذف نون التوكيد في قوله:" اصرف عنك الهموم طارقها".

---

[1]- ينظر : فؤاد حنا الطرزي، **في أصول اللّغة والنّحو**، ص: 109.

[2]- ينظر : خير الدين فتاح عيسى القاسمي، **أبحاث ودراسات في النّحو العربي**، المكتب الجامعي الحديث، كركوك، د-ط، 2012، ص:17.

[3] - ينظر : محمد الحباس، **النّحو العربي والعلوم الإسلامية" دراسة في المنهج"**، عالم الكتب الحديث، عمان، ط1، 2009، ص:307.

أي "اصرفن" ووجه ضعفه في القياس أن التوكيد للتحقيق وإنما يليق به الإسهاب والإطناب لا الاختصار والحذف.

2/ كما لا يقاس على الشاذ نطقا، لا يقاس عليه تركا كامتناعك من (وذرَ، ودعَ) مع جوازهما قياسا؛ لأن العرب تَحامَتْهَمَا[1].

3/ ليس من شرط المقيس عليه الكثرة، فقد يقاس على القليل لموافقته القياس، ويمتنع على الكثير لمخالفته له. نحو قولهم: في النسب إلى شنُوءَة:" شَنِبئِيٌّ" فلك أن تقول في رَكُوبة :" رَكَبِيّ" وفي حلوبة: حلبِيٌّ" وفي قُتُوبة:" قَتَبِيّ" قياسًا على "شنئِيٌّ" وذلك أنَّهم أجرو فعُولة مجرى فَعيلة لمشابهتها إيَّاها من أوجه: إنَّ كلاًّ منْهُما ثلاثي وإنَّ ثالثه حرف لين، وأنَّ آخره تاء التأنيث، وأنَّ فعولا وفعيلا يتواردان نحو:" أَثِيم" وأَثُومُ، "ورَحِيم" و" رحُومٌ"... فلما اسْتمرت حال فعيلة وفعولة هذا الاستمرار جرت واو شنوءة مجرى ياء " حنفية" فكما قالوا: حنفي" قياسا قالوا: "شنئي" قياسا[2].

4/ أنْ يطرد في القياس والاستعمال جميعًا، وهذا هو الغاية المطلوبة وذلك نحو: قام زيدٌ، وَضْربتُ عمرًا، ومررت بسعيدٍ.

ونحو: النصب بحروف النصب والجر بحروف الجر، والجزم بحروف الجزم، وغير ذلك مما هو فاشٍ في الاستعمال، قويٌّ في القياس[3].

---

[1]- ينظر : سعيد الأفغاني، **في أصول النّحو**، المكتبة الإسلامية، بيروت، دط، 1987، ص: 108-109.

[2]- ينظر : جلال الدين عبد لرحمان بن أبي بكر السيوطي، **الاقتراح في أصول النّحو**، تح: محمد حسن محمد حسن إسماعيل، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط3، 2011م، ص: 62.

[3]- ينظر : سعيد جاسم الزبيدي، **القياس في النّحو العربي نشأته وتطوره**، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان – الأردن، ط1، 1997، ص:21.

5/ ألاَّ يكون شاذًا أو ضعيفا في الاستعمال والقياس جميعًا، فلا يسوغ القياس عليه ولا رد غيره إليه: كرفع المفعول، وجر الفاعل، ورفع المضاف إليه، فينبغي أنْ يردَّ؛ لأنَّه جاء مخالفا للقياس والسماع[1].

ثانيا: المقيس.

قال المازني: ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب؛ فقال: ألا ترى أنَّك لم تسمع أنت لا غيرك اسم كل فاعل ولا مفعول، وإنما سمعت البعض فقست عليه غيره، فإذا سمعت:" قَام زيدٌ" أجزت " ظَرُفَ بِشْرٌ" و"كَرْمَ خالِدٌ"، وقال أبو علي: وكذلك يجوز أن تبني إلحاق اللَّام ما شئت، كقولك: خرجج ودَخْلَلَ وَضْرَبَ من خرجَ ودخلَ وضربَ، على مثال: شَمَلَلَ وصَعرَر، وقال ابن جني: وكذلك نقول في مثال" صَمحَحَ" من الضرب" ضَرَبَبَ" ومن القتل" قَتْلَلَ" ومن الشرب شَرْبَبَ" ومن الخروج خَرَجُرَجْ" وهو من العربية بلا شك وإنْ لم تَنطق العرب بواحد من هذه الحروف[2].

وقال ابن جني في موضع آخر من " الخصائص": من قوة القياس عندهم اعتقاد النَّحويين، أنَّ ما قيس على كلام العرب فهو من كلامهم، نحو قولك في بناء: مثل : جَعْفَر من ضرب: ضَرْبَبَ" وهذا من كلام العرب ولو بنيت منه: "ضَوْرَبَ" أو ضَيْرَبَ" لم يكن من كلام العرب؛ لأنه قياس على الأقل استعمالا والأضعف قياسا[3].

[1]- المرجع السابق، ص: 22-23.

[2]- السيوطي، **الاقتراح في أصول النّحو**، تح: محمد حسن محمد حسن إسماعيل، ص:67.

[3]- أبو الفتح عثمان ابن جني ، الخصائص ، ج1، ص153

ثالثا: الحكم.

إلحاق المقيس بالمقيس عليه يتضمن إعطاءه حكمه، وإعطاء المقيس حكم المقيس عليه يتضمن- بالضرورة- انتفاء ضد هذا الحكم، ومن هنا فإن الأحكام الناتجة عن القياس تنقسم عند النّحاة إلى مجموعتين: أحكام واجبة وأخرى ممنوعة.

وينقسم إلى ستة أقسام:

1) واجب: كرفع الفاعل وتأخيره عن الفعل، نصب المفعول، وجر المضاف إليه.
2) ممنوع كالأضداد ما ذكر في الواجب.
3) حسن: كرفع المضارع الواقع جزاء بعد الشرط ماض ومثاله قول الشاعر:

وَإِنْ أَتَاهُ خَلِيلٌ يَوْم مَسْأَلَةٍ يقول: لا غَائِبٌ مَالَى ولا حَرِمٌ.[1]

4) قبيح: كرفع المضارع الواقع جزاء بعد الشرط المضارع، كقول الشاعر:

يَا أَقْرَعُ بن حَابسٍ يا أَقْرَعُ إنَّك إن يُصْرَعْ أَخُوك تُصْرَعُ.

5) خلاف الأولى ومثاله: تقديم المفعول نحو: ضَرَبَ غُلاَمَهُ زَيْدٌ، "لأنَّ الأولى وصل الفاعل بالفعل لكونه كجزئه".
6) جائز على السواء: ومثاله حذف المبتدأ والخبر وإثباته، حيث لا مانع من الحذف ولا مقتضى له

رابعا :العلة:

يقول السيوطي نقلا عن ابن الأنباري:" قال صاحب المستوفى: إذا استقريت أصول هذه الصناعة علمت أنها في غاية الوثاقة، وإذا تأملت عللها عرفت أنَّها غير مَدْخُولة ولا مسمح فيها.

[1]- علي أبو المكارم، **أصول التفكير النّحوي**، دار غريب للطباعة والنشر، القاهرة، ط1، 2006، ص115/114.

وأمَّا ما ذهب إليه عفلت العوام من علل النَّحو تكون واهية ومتمحّلة، واستدلالهم على ذلك بأنَّها أبدا تكون هي تابعة للوجود، لا وجود تابعًا لها، فبمعزل عن الحق وذلك أنَّ لهذه الأوضاع والصيغ، وإنْ كنَّا نحن نستعملها فليس ذلك على سبيل الابتداء والابتداع، بل على وجه الإقتداء والإتباع ولا بَّد فيها من التوقيف. فنحن إن صادفنا الصيغ المستعملة والأوضاع بحال من الأصول، وعلمنا كلها أو بعضها من وضع واضع حكيم جلاّ وعلاَّ، وتطلبنا بها وجه الحكمة المخصصة لتلك الحال من بين أخواتها، فإذا حصلنا عليه فذاك غاية ومطلوب[1].

وقال ابن جني في الخصائص: اعلم أن عِللَ النَّحويين أقرب إلى علل المتكلمين منها إلى علل المتفقهين، وذلك أنَّهم إنَّما يحيلون على الحس، ويحتجون فيه بثقل الحال أو خفتها على النفس، وليس كذلك علل الفقه لأنَّها إنَّما هي إعلام وأمارات لوقوع الأحكام، وكثير منه لا يظهر فيه وجه الحكمة كالأحكام التعبدية، بخلاف النَّحو فإن كله أو غالبه، مما تدرك علته، وتظهر حكمته،

قال سيبويه: وليس شيء مما يضطرون إليه إلاَّ وهم يحاولون به وجها[2].

– أقسام العلل:

قال عبد الله الحسين ابن موسى الدينوري الجليس في كتابه" ثمار الصناعة": اعتلالات النحويين صنفان: علة تُطَّرد في كلام العرب وتنساق إلى قانون لغتهم وعلة تظهر حكمتهم وتكشف عن صحة أغراضهم ومقاصدهم وموضوعاتهم.

وهم للأولى أكثر استعمالاً وأشدُّ تداولاً، وهي واسعة الشُّعَب إلاَّ أنَّ مدار المشهورة منها على الأربعة وعشرين نوعا وهي: علة سماع، وعلَّة تشبيه، وعلَّة استغناء، وعلَّة استثقال، وعلَّة فرق، وعلَّة توكيد، وعلَّة تعويض، وعلَّة نظير، وعلَّة نقيض، وعلَّة حمل على معنى، وعلَّة مشاكلة، وعلَّة معادلة،

[1]– ينظر : صالح بلعيد، **في أصول النّحو**، ص: 58– 59.

[2]– أبو الفتح عثمان ابن جني، **الخصائص**، ج1، ص: 48.

وعلَّة قرب ومجاورة، وعلَّة تغليب، وعلَّة اختصار، وعلَّة تخفيف، وعلَّة دلالة حال، وعلَّة أصل، وعلَّة تحليل، وعلَّة إشعار، وعلَّة تضاد، وعلَّة أولى[1].

فالعلَّل المطَّردة تعليمية: فهي من العلل الأُوَلُ يتوصَّلُ بها إلى تعليم لغة العرب، بالقياس على كلامهم.[2]

أمَّا الصنف الثاني فلم يتعرض له الجليس ولا بيَّنه، وقد بينه ابن السّراج في الأصول فقال: اعتلالات النحويين ضربان: ضربٌ منها هو المودي إلى كلام العرب، كقولنا: كل فاعل مرفوع، وكل مفعول منصوب، وضرب يسمى علة العلة مثل أن يقولوا: لم صار الفاعل مرفوعا والمفعول منصوبا؟ وهذا ليس يكسبنا أن نتكلم كما تكلمت العرب، وإنَّما يستخرج منه حكمتها، ويتبين به فضل هذه اللغة من غيرها[3].

فنجد العلة الثانية: وهي الأجوبة الثانية التي يعتل بها في الإعراب أو البناء، للقياس على كلام العرب، مثل: حَضَرَ الأسْتَاذُ، لم ارتفع الأستاذُ؟ لأنه فاعل (علة أولى أو تعليمية). ولمَ ارتفع الأستاذُ؟ إسناد الفعل إليه. (علة ثانية قياسية). وهذه العلة تفتح بابا للاستعلاء والتفاخر، وتؤدي إلى التناظر مثل تشبيه بالفعل وما أشبه ذلك من علل أخرى، يبدأ في الجدال الذي لا طائل من ورائه فهي حراثة دون منتوج.

أو العلة الثالثة: وهي العلة الجدلية أو الخيالية، أي كل ما يعتل به بعد العلة الثانية في قضايا النحو، ويؤتى بها للجدل فمثال ذلك جملة دخل الأستاذ، لم ارتفع الأستاذ؟ لأنه فاعل (علة أولى) ولم ارتفع الفاعل؟ لإسناد الفعل إليه (علة ثانية).

ولِمَ صار ما أسند إليه مرفوعا؟ لأنّ صاحب الحديث أقوى الأسماء، والضمة أقوى الحركات، فجعل الأقوى للأقوى، ونفس الشيء بالنسبة للعلل النظرية، أو لعلة العلة.

---

[1]- ينظر : السيوطي، **الاقتراح في أصول النّحو**، تح: محمد حسن محمد حسن إسماعيل، ص:71-72.

[2]- أبو القاسم عبد الرحمان ابن اسحاق الزجاجي ، الإيضاح في علل النحو، تح : مازن المبارك ، ط 2 ، بيروت ، 1973، ص:64

[3]- السيوطي، **الاقتراح في أصول النّحو**، تح: محمد حسن محمد حسن إسماعيل، ص: 73.

وهذا ما يؤكده الزّجاجي أثناء حديثه عن علل النحو وأقسامها. فقال: " وعلل النّحو بعد هذا على ثلاثة أضرب: علل تعليمية، وعلل قياسية، وعلل جدلية نظرية[1].

3- أقسام القياس:

على الرغم من أنَّ علم أصول النَّحو كان محور دراسات متعددة توافرت عليه، لتجعل منه علما واضح المعالم والأبعاد، فإذا تتبعنا أقسام القياس فنجدها متشبعة؛ لأن النَّحاة قد نظروا إلى القياس من جوانب مختلفة فمن بين هذه الأقسام نذكر الآتي[2]:

أولا: "بحسب الاستعمال" ويَنْحَلَّ إلى:

أ- القياس المطرد:

وهو" ما استمر من الكلام في الإعراب وغيره من مواضع الصناعة مطّردا" وقد ذكر سيبويه القياس المطَّرد فقال:" فالبدل المطَّرد في كل حرف ليس من حروفهم يبدل منه ما قرب من حروف الأعجمية، ومثل ذلك تغيرهم الحركة التي في زَور، وأَشوب، فيقولون: زور، وأشوب، وهو التخليط؛ لأن هذا ليس من كلامهم"[3].

ب- القياس الشَّاذ:

هو ما انفرد وخرج عن القاعدة المطَّردة[4].أي: أنَّ الشَّاذ هو الخارج عن القاعدة، ولم يحدد القدماء المقصود بالشَّاذ فكل ما ذكروه عنه أنه مقابل للمطَّرد[5].

ج- القياس المَتْروك:

---

[1]- صالح بلعيد، **في أصول النّحو**، ص: 64.

[2]- ينظر : جاسم الزبيدي، **القياس في النّحو العربي نشأته وتطوره**، ص: 34-35.

[3]- سيبويه، **الكتاب**، تح: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط2، 2006، ص: 449-450.

[4]- ينظر : محمد الحباس، **النّحو العربي والعلوم الإسلامية، دراسة في المنهج**، ص: 350.

[5]- ينظر : جاسم الزبيدي، **القياس في النّحو العربي نشأته وتطوره**، ص: 37.

ويسمى المهجور أيضًا، ويقصدون به الأصل الذي كان ينبغي أن يكون في الكلام، قال سيبويه: "وأمَّا ثلاثمائة إلى تسعمائة فكان ينبغي أن تكون في القياس مئتين أو مئات".

ثانيا: بحسب العلة الجامعة.

أ– قياس العلة: "وهو أن يحمل الفرع في الأصل، بالعلة التي علق عليها الحكم في الأصل"[1]. وينقسم إلى :1) قياس مُسَاوى: وهو الذي تتساوى فيه العلة من حيث القوة في الأصل والفرع، ومن أمثله في النَّحو إعلال الجمع وتصحيحه حملا على المفرد. مثل قولهم: قيم وديم في قيمة وديمة، وقد سماه السيوطي: حمل النظير. والنظير يكون في اللفظ أو المعنى أو فيهما معًا"[2].

2)قياس أُولى: أن تكون العلة في الفرع أقوى منها في الأصل، نحو جواز القول بقرَرْن، بدلا من قِرْنَ طلبا للخفة[3].

3)قياس الأدْوَن: وهو "حمل ضد على ضد" أي: أنَّ العلة في الفرع أضعف منها في الأصل ومثاله: "لَمْ يَضْرِب الرَّجُلَ، حمل الجزم على الجر.[4]

ب– قياس الشبه: وفيه: أن يحمل الفرع على الأصل بضرب من الشبه غير العلة التي علَّق عليها الحكم في الأصل، وقياس العلة يوجب غلبة الظَّن، وكذلك التمثل به في أوجه الوجهين كقياس العلة؛ لأن قياس العلة يوجب غلبة الظَّن ، وكذلك قياس الشبه، لأن مشابهة الفرع للأصل تقتضي أن يكون حكمه مثل حكمه. والشبه يكون في اللَّفظ ويكون في جهة المعنى، ومثاله أن أسَّماء الأفعال نحو: (عليكَ مكانكَ وأمامكَ) مشابهة في المعنى للأفعال التي قامت هذه الأسماء مقامَها وهي: (إلزم،

[1]- المرجع نفسه، ص: 41.

[2]- محمد الحباس، **النّحو العربي والعلوم الإسلامية**، ص: 339.

[3]- صالح بلعيد، **في أصول النّحو**، ص: 51.

[4]- جاسم الزبيدي، **القياس في النّحو نشأته وتطوره**، ص: 42.

وأثبت، وتقدم). ولهذا الشبه أجاز الكوفيون تقديم معمول الأسماء الأفعال قياسًا على جواز تقديمه للأفعال التي قامت مقامَها[1].

ج- قياس مطرد:

وفيه " هو الذي يوجد معه الحكم وتفقد المناسبة في العلة، واختلفوا في كونه حجة فذهب قوم إلى أنه ليس حجة، لأنَّ مجرد الطَّرد لا يوجب غلبة الظن ألا ترى أنك لو عللت بناء" ليس" في عدم التَّصرف، لاطراد البناء في كل فعل غير متصرف، فلما كان ذلك الطَّرد لا يغلب على الظَّن أنَّ بناء "ليس لعدم التَّصرف بل تَعلم سقينًا أنَّ ليس إنَّما بنى؛ لأن الأصل في الأفعال البناء[2].

ثالثا: بحسب الوضوح والخفاء. وفيه ضربان:

أ- القياس الجلَّي:

وهو الذي تكون العلة فيه منصوصًا عليها أو غير منصوص عليها غير أن الفارق بين الأصل والفرع مقطوع بعدم تأثيره.

ب- القياس الخفي:

وهو ما كانت العلة فيه مستنبطة من حكم الأصل، كقياس القتل بالمثقل على المحدد[3].

4- وظائف القياس: للقياس في النَّحو العربي ثلاث وظائف: الاستنباط، التعليل، الرفض.

أولا: استنباط القاعدة:

وأول وظائف القياس أن يكون وسيلة ذهنية لاستنباط القاعدة قال الكسائي:

إِنَّما النَّحو قياس يُتَّبَع وَبِه في كُلِ علم يُنْتَفَع.[4]

ثانيا: تعليل الظاهرة.

---

[1]- محمد الحسن عبد العزيز، **القياس في اللغة العربية**، دار الفكر العربي، القاهرة، ط1، 1995، ص: 22.

[2]- المرجع السابق، ص:22- 23.

[3]- ينظر : محمد الحباس، **النّحو العربي والعلوم الإسلامية**، ص: 331.

[4]- خديجة الحديثي، **الشاهد وأصول النّحو في كتاب سيبويه**، مطابع مقهوي، الكويت، د ط، 1974، ص: 133.

ومما استعمل فيه القياس لتعليل ظاهرة، ما نجده في قياس الكسائي "رَضِيَ" على " سَخِط" وتفصيل ذلك أنه من بيت الشعر:

إذَا رَضِيَت عَلَّي بَنوُ قُشِيْر لَعَمْرُ الله أعجبني رِضَاهَا.

فالشَّاعر هنا عدَّى الفعل :" رَضِي" بالحرف" على" وهو إنَّما يعدَّى بالكلام الفصيح بالحرف " عن " وفي التنزيل" رَضِي الله عَنُهمُ وَرَضُوا عَنُه ذَلِك هُوَ الْفَوُزُ العظيمُ"[المائدة، الآية: 119].

ويقال في الدعاء: رَضِيَ الله عَنُهُ، فعلله الكسائي بأن الشيء قد يقاس على ضده، وضد "رَضِي"سَخِطَ" وسخط يعدَّى بالحرف "على" فلما قيس عليه أخذ حكمه[1].

ثالثا: وكثيرًا ما يكون القياس وسيلة لرفض الظاهرة ومن ذلك أن نحاة الكوفة يجعلون لام التعليل هي النَّاصبة للفعل المضارع، في مثل: قَعدْتُ لأَسْترِيحَ" فرفض البصريون ذلك؛ لأنَّ القياس يمنعه في لام التعليل مقيسة على الحروف المخصصة بالأسماء مثل: عن، من...إلخ[2].

ثالثا: الإجماع: يعدُّ الإجماع ثالث الأدلة النحوية الذي اعتمده النحويون في استنباط قواعدهم اللغوية، متتبعين في ذلك نهج الفقهاء، مما يبرز تأثر النحويين بالفقهاء.

1- تعريف الإجماع:

أ- **لغة:** الإجماع: إحكام النية والعزيمة، أجمعت الرأي وأزمعته وعزمت عليه بمعنى.

والإجماع: أن تجمع الشيء المتفرق جميعًا، بقي جميعًا ولمْ يكد يتفرق، كالرأي المعزوم عليه الممضي[3].

[1]- ينظر : محمد خير الحلواني، **أصول النّحو العربي**، ص: 93.

[2]- المرجع نفسه، ص: 94.

[3] - ينظر : جمال الدين أبو الفضل محمد بن المكرم ابن المنظور، **لسان العرب**، تح: عامر أحمد حيدر، ج8، ص: 68.

الإجماع الاتفاق، وصرَّ أخلاق الناقة جَمَعَ، جعل الأمر جميعًا بعد تفرُّقه والإعدادُ، والتجفيف والإيباسُ[1]. ومن خلال التعاريف اللغوية يتضح لنا أن الإجماع له معنيين في اللغة الأول العزم، والثاني: الاتفاق.

ب- اصطلاحا:

إجماع نحاة البلدين البصرة والكوفة. قال ابن جني:" اعلم أن إجماع أهل البلدين إنما يكون حجة إذا أعطاك خصمك يده ألاَّ يخالف المنصوص والمقيس على المنصوص"[2].

ليس للنحاة تعريف عام شامل للإجماع في كتبهم التي وصلت إلينا، وكل الذي نجده في مؤلفاتهم هو عرض لأنواعه، فابن جني الذي يعدُّ الواضع الأول لأصول النَّحو العربي يتكلم عن إجماع أهل العربية، متى يكون حجة من غير أن يقدم تعريفًا له.

ويأتي من بعده السيوطي، فيقدم مبحثًا مستقلاً عن الإجماعِ، لكنَّ من غير أن يقدم تعريفًا له، وإنَّما يكتفي بالقول بأن المراد به إجماع نحاة البلدين: البصرة والكوفة[3].

وفي الاصطلاح يعرف أيضا بأنه: اتفاق المجتهدين من أمة محمد بعد زمانه في عصر حكم شرعي، ومَنْ عمَّم اقتصر على حكم. والإجماع: اتفاق جميع العلماء، اتفاق معظمهم أو أكثرهم[4].

2- أنواع الإجماع.

ينقسم الإجماع من حيث اعتبار طريقة التعبير عن الإرادة في الموافقة على الحكم المجمع عليه إلى الإجماع الصريح والسكوتي.

أ- الإجماع الصريح: إن صورة الإجماع الصريح تختلف بين المجمعين إجماعًا نقليًا، والمجمعين على الأحكام العقلية. فأمَّا المجمعون إجماعا نقليا فصورته عندهم بأنْ ينطلقوا كلهم نطقًا واحدًا صريحًا بالصيغة أو المسألة المنقولة[1].

---

[1]- ينظر : الفيروزابادي، **القاموس المحيط**، ص: 730.

[2]- حسين رفعت حسين، **الإجماع في الدراسات النّحوية**، عالم الكتب للنشر والتوزيع، القاهرة، ط1، 2005، ص: 19.

[3]- ينظر : محمد إسماعيل الشهداني، **الإجماع في أصول النّحو العربي**، ص: 41-42.

[4]- أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني الكفوي، **الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللّغوية**، تح: عدنان درويش، محمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت-لبنان، ط2، 1998، ص: 42.

ومن أمثلة إجماع العرب: أنَّ السيوطي أضاف إجماع العرب الفصحاء.

وهو أن يتكلم أحدهم بكلام فيه حكم نحوي، يسمعه فصحاء آخرون، ولا ينكرون عليه، وقد لاحظ السيوطي نفسه أن هذا صعب المنال حيث قال: "اجتماع العرب" ومن أمثلته:" اتفق جميع العرب على فتح عيرات جمع عير بكسر العين وسكون الياء"[2].

وأمَّا إجماع القراء فله صلة بإجماع العرب فهي صلة المكمل وعلاقة المتمم؛ لأن لغة العرب هي الأساس الذي بنى عليه النُّحاة نَحوهُمُ، فإجماع القراء إذا كان مطابقًا لإجماع العرب فهو مؤيد له وموثق، وليس ضروري أن يكون الإجماع القراء إجماعا للعرب. فقد يجتمع القراء على قراءة ما وللعرب فيها لغة أخرى لم يقرأ بها أحد منهم[3].

ورأى إجماع الفقهاء والأصوليين أنَّ الذَّين يصح منهم الإجماع إنَّما هم العلماء المجتهدون، وهذا مأخوذ عادة من تعريفهم للإجماع حيث قالوا فيه:" إتفق علماء العصر من الأمة الإسلامية في عصر من العصور، بعد النبي – صلى الله عليه وسلّم– على حكم شرعي في أمر من الأمور العمليَّة أو هو عبارة عن اتفاق جملة أهل الحل والعقد من أمة محمد صلى الله عليه وسلم، في عصر من الأَعْصَارِ على حكم واقعة من الوقائع[4].

ب– إجماع السكوتي:

وهو أنْ ينطق بعض العرب قولاً، أو أن يقول بعض النحاة المجتهدين حكمًا، ويسكت الباقون عنه بَعْدَ العلم به وبعد مضي مدة كافية للتأمل والتفكير، بشرط أنْ لا يكون هناك دليل يدل على أنَّ السكوت معارضة[5].

---

[1]– ينظر : محمد إسماعيل المشهداني، **الإجماع دراسة في أصول النّحو العربي**، ص: 126.

[2]– ينظر : حسين رفعت حسين، **الإجماع في الدراسات النّحوية**، ص: 21.

[3]– المرجع السابق، ص: 104.

[4]– ينظر : محمد الحباس، **النّحو العربي والعلوم الإسلامية دراسة في المنهج**، ص: 457.

[5]– ينظر : محمد إسماعيل المشهداني، **الإجماع دراسة في أصول النّحو العربي**، ص: 127.

ومن أمثلة الإجماع السكوتي: قال أبو البقاء في " التبيين" : جاء في الشعر(لولاي) فقال معظم البصريين: الياء والكاف في موضع الجر، وقال الأخفش والكوفيون: في موضع الرفع، وقال أبو البقاء: وعندي يمكن أمران آخران:

1) أن لا يمكن للضمير موضع لتعذر العامل، وإنْ لم يكن عاملٌ لم يكن عملٌ، وغير ممتنع أن يكون الضمير لا موضع له كالفصل.

2) وممكن أن يقال موضعه نصب لأنه من الضمائر المنصوبة.

وعلى هذا له وجهان:

أحدهما: أن هذا الإجماع مستفاد من السكوت، وذلك أنَّهم لم يصرحوا بالمنع منقول ثالث، وإنَّما سكتوا عنه. والإجماع هو الإجماع على حكم الحادثة قولاً.

وثانيهما: أنَّ أهل العصر الواحد إذا اختلفوا على قولين، جاز لمن بعدهم إحداث قول ثالث[1].

3- نشأة الإجماع :

إنَّ الإجماع في حقيقته قديم قِدم العربية نفسها، فكثيرا ما نجد العرب تجتمع على صورة من صور التعبير لا يخالفهم في ذلك أحد من أفرادها، ولكنهَّا لم تكن لتنص على هذا الإجماع والتوافق الحاصل بينهما، وإنَّما يقع بشكل ضروري. كما أنَّ العرب لم تعرف هذا الإجماع هذا الأصولي الذَّي أصَّل له علماء أصول النحو[2].

وقالوا:" إنَّ العربي يتكلم اللغة بالسَّليقة"، وذلك أنَّ العربي إذا تكلم لم يعجر باستحضار المفردات، ولم يصب بالْعَيي في صناعة الأساليب اللُّغوية والفصيحة، أي أنَّ المتكلم يصنع الجمل صناعة عجيبة سلسة من غير عناء وتكلُّف[3].

---

[1]- ينظر : السيوطي، **الاقتراح في أصول النّحو**، تح: محمد حسن محمد حسن إسماعيل، ص:58.

[2]- ينظر : محمد إسماعيل المشهداني، **الإجماع دراسة في أصول النّحو العربي**، ص: 35.

[3]- أحمد جلايلي، **مقدمة لأصول النّحو العربي**، دار الكتاب الحديث، القاهرة، ط1، 2012م، ص:15.

وقد ذكر سيبويه في كتابه الإجماع وصرح به سواء كان إجماع العرب أو إجماع النحويين وعبر عنه- بعبارات مختلفة منها لفظة " أجمع" أو " مجمعون" أو نحوهما، ومنها تعبيره ب"كل العرب" أو "كل النحاة" أو نحوهما[1].

فقد أخبرنا سيبويه بأنَّ شيخه يونس بن حبيب (ت 182) قد اعتدَّ بالإجماع أيضًا[2].

إذن يونس بن حبيب كان متقدمًا على سيبويه في استخدامه للإجماع، ويرى الدكتور حسين رفعت حسين في كتابه" الإجماع في الدراسات النحوية": أن الإجماع نشأ مع نشأة نحو مدرسة الكوفة ووضعها لأصولها ومنهجها، فالمعنى اللغوي له وهو الاتفاق يقتضي وجود فريقين يتفقان، والمعنى الاصطلاحي يقتضي وجود مدرستين توافق المتأخرة السَّابقة، فنحن في الفترة قبل ظهور مدرسة الكوفة، لا نستطيع أن نقول: أنَّ هذه المسألة فيها إجماع بالمعنى الاصطلاحي، في حين أن نقول ذلك باطمئنان بعد ظهور مدرسة الكوفة[3].

4- بين حجية الإجماع وخرقه:

الحجة: الدليل والبرهان. وحجية الإجماع: أن يكون الإجماع عند الاستدلال به دليلاً مقنعًا وبرهانًا واضحًا يسلم له، والعبارة التي جرت على لسان المبرد في مناظراته مع ثعلب" لا ينسخ القرآن إلا مثله ولا إجماع إلا مثله"، فالإجماع عند المبرد دليل لا يمكن رده إلا بمثله، والنص المنقول عن الإيضاح في معرض الاحتجاج بالإجماع على الأفعال كلها نكرات:" الدليل على ذلك إجماع النحويين كلهم البصريين والكوفيين"...ولم يكونوا ليجتمعوا على الخطأ ولا يعنيه واحد منهم مع كثرة علماء الفريقين وفحصهم عن دقائق النحو" فالإجماع حجة قاطعة لكثرة العلماء وفحصهم دقائق الأمور[4].

ويرى ابن جني في كتابه الخصائص باب «القول على إجماع أهل العربية متى يكون حجة»؟ حيث يقول:" اعلم أن إجماع أهل البلدين إنَّما يكون حُجَّة إذا أعطاك خصمك يده ألاَّ يخالف

---

[1]- ينظر : خديجة الحديثي، **الشاهد في أصول النّحو في كتاب سيبويه**، ص: 441.

[2]- ينظر : السيوطي، **الاقتراح في أصول النحو**، تح: محمد حسن محمد حسن إسماعيل، ص:54.

[3]- ينظر : حسين رفعت حسين، **الإجماع في الدراسات النّحوية**، ص: 25.

[4]- المرجع السابق، ص: 31.

المنصوص والمقيس على المنصوص، فأمَّا إنْ لم يعط يده بذلك فلا يكون إجماعهم حجة عليه، وذلك أنه لم يرد ممن يطاع أمره في القرآن ولا السَّنة أنَّهم لا يجتمعون على خطأ، كما جاء النص عن رسول الله صلى الله عليه وسلم من قوله: " أمتي لا تجتمع على ضلالة"، وإنَّما هو علم منتزع من استقراء هذه اللُّغة فكل من فرق له عن علَّة صحيحة وطريق نَهْجِهِ كان خليلَ نفسه، وأبا عمرو فكره[1].

ومن هذا النص يتبين لنا أن إجماع النحاة عنده يتحقق بشرطين:

الأول: أنْ لاَ يخالف المنصوص.

الثاني: أنْ لا يخالف المقيس على المنصوص.

فإنْ فقد الإجماع هذين الشرطين لا يعدُّ حجة على المخالف؛ والسبب في ذلك أنه لم ير ممن يطاع في أمره في القرآن ولا السنة أنَّهم لا يجتمعون على خطأ[2].

فإنَّ النَّحو مثله كمثل كل العلوم الأخرى، غير شرعية لا يعد إجماع فيه أمرًا قاطعًا، وإنَّما تجوز مخالفته إذا صحَّ الدليل على ذلك، ولا يصح قياسه على الفقه في هذه المسألة؛ لأنَّ عدم إجماع الفقهاء الإسلام على الخطأ ليس لذات الإجماع نفسه وإنما لخصوصية خصها الله بهم، وهي العصمة عن الوقوع في الخطأ إذا كانوا مجتمعين، ولم يرد من يطاع أمره في القرآن ولا السنة أنَّ النُّحاة لا يجتمعون على خطأ[3].

مثال ذلك: قال: فممَّا جاز خلاف الإجماع الواقع فيه منذ بدئ هذا العلم وإلى آخر هذا الوقت قولهم في :" هذا جُحرُ ضَب خَرب" إنَّه من الشاذ الَّذي لا يُحْمَلُ عليه، ولا يجوز رد غيره إليه، وأمَّا أنا فعندي أنَّ في القرآن مثل ذلك نَيفًا على ألف موضع، وذلك أنه على حذف المضاف والأصل: "جُحرُ ضَبٍّ خَرِبٍ جُحْرُه"، "خَرِبَ" وصفًا على " ضَبٍّ " وإن كان في الحقيقة للجحر، كما نقول: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ قائم أبُوُه"، وإن كان القيام للأب لا للرجل، ثم حذف الحجر المضاف إلى

[1]- ينظر : أبو الفتح عثمان ابن جني، **الخصائص**، ج1، ص: 216.

[2]- ينظر : محمد إسماعيل المشهداني، **الإجماع دراسة في أصول النّحو**، ص: 120.

[3]المرجع السابق، ص: 121.

الهاء فأقيمت الهاء مقامه فارتفعت، لأنَّ المضاف المحذوف كان مرفوعًا، فلما ارتفعت استتر الضمير المرفوع في نفس خرب[1].

رابعا: استصحاب الحال.

يعدُّ استصحاب الحال من الأصول النحوية التي اختلف عليها النحاة، فهناك من عدَّه كدليل من الأدلة النحوية، أمثال السيوطي وابن الأنباري، وهناك من لم يذكره كابن جني، وعلى هذا نقف عند المفهوم اللّغوي والاصطلاحي لاستصحاب الحال:

1- المفهوم اللّغوي:

الاستصحاب في اللُّغة معناه: المصاحبة واستمرار الصحبة[2].

وأيضًا استمرار الحكم وبقاء ما كان على ما كان[3].

2- المفهوم الاصطلاحي:

قال ابن الأنباري: «إبقاء حال اللفظ على ما يستحقه في الأصل عند عدم دليل النقل عن الأصل، وهو من الأدلة المعتبرة كاستصحاب حال الأصل في الأسماء وهو الإعراب حتى توجد دليل بناءه وحال الأصل في الأفعال وهو البناء حتى يوجد دليل الإعراب»[4]. ويعنى هذا أن تراعى الأصول في استنباط الأحكام النَّحوية، إلاَّ إذا كان دليل واضح على انتقال اللَّفظ من الأصل المعروف له، إلى ظاهرة أخرى. ونضرب على ذلك مثالاً:

ذهب الكوفيون إلى أنَّ أداة الشرط "إنَّ" تقع أحيانًا بمعنى إذا "الظرفية"؛ فردَّ عليهم أبو البركات الأنباري، بلسان نحاة البصرة بقوله: " أجمعنا على أنّ الأصل في "إنّ" أن تكون شرطًا، والأصل في

---

[1]- ينظر : السيوطي، **الاقتراح في أصول النحو**، تح: محمد حسن محمد حسن إسماعيل، ص:55.

[2]- ينظر : محمد الحباس، **النّحو العربي والعلوم الإسلامية**، ص: 46.

[3]- ينظر : عبد الله ابن سليمان العتيق، **النّحو إلى أصول النّحو**، مكتبة لسان العرب، دط، دت، ص: 15.

[4]- ينظر : السيوطي، **الاقتراح في أصول النّحو**، تح: محمد حسن محمد حسن إسماعيل، ص:101.

"إذا" تكون ظرفًا والأصل في الحرف أنْ يكون دالاً على ما وضع له في الأصل، فمن تمسك بالأصل فقد تمسك باستصحاب الحال، ومن عدل عن الأصل بقي مرتهنًا بإقامة الدليل[1].

3- عناصر استصحاب الحال:

يَنْحَلُّ الاستصحاب من عناصر أصلية في التحليل النَّحوي، ولم تكن لتحدد هذه الأصول والفروع إلا من استقراء كلام العرب وعليه:

أ-الأصل: والأصل هو الحكم الذي يستحقه الشيء بذاته، والأصل بهذا المعنى يتناول الحكم الذي يقتضيه طبيعة كل من أجناس الكلم الثلاثة من حيث البناء والإعراب، فالمستحق الإعراب من الكلام الأسماء والمستحق للبناء الأفعال والحروف.

مثل: الاسم هو الأصل والفعل هو الفرع، والأصل في العمل للأفعال والأصل في الأسماء ألاَّ تعمل[2].

ب- الفرع: وهو العدول به عن ذلك الأصل المجرَّد، سواء أكان هذا العدول عن الأصل وضع الحرف أو الكلمة أو الجملة، أمَّا العدول عن الأصل وضع الحرف، فكأن يَتَوالى مثلان أو متقاربان ولو كره العرب تَواليهُمَا، ومن ثم عدلوا عن أصل أحدهما ومالوا به إلى المخرج الآخر أو بعض صفاته، والعدول عن الأصل وضع الكلمة بالعدول عن أي أصل من أصولها، ويكون العدول عن الأصل وضع الجملة بالعدول عن أي أصل من أصولها بواسطة الحذف أو الإضمار أو الفصل أو التقديم والتأخير...إلخ[3].

4- شروط استصحاب الحال: لكي يتحقق الاستصحاب يجب توفر ثلاثة شروط أساسية وهي:

1) حكم سابق وهو الأصل.

2) مسألة وقع فيها الشك بين استمرار الحكم السابق أو إعطائها حكما جديدًا.

---

[1]- ينظر : محمد خير الحلواني، **أصول النّحو العربي**، ص: 126-127.

[2]- ينظر : محمد سالم صالح، **أصول النّحو دراسة في فكر الأنباري**، ص: 432.

[3]المرجع السابق، ص: 436.

3) الحكم باعتبار الأصل هو اليقين، والشك لا يقطع اليقين، فاستصحاب الحال قاعدة اليقين[1].

ومع أن التمسك بالأصل " الاستصحاب" من الأدلة المعتبرة، إلاَّ أنه من أضعف الأدلة، فلا يجوز التمسك به ما وجد هناك دليل.

ونميل إلى أنَّ تطبيق النُّحاة لاستصحاب الحال، يدل على ضعفه، فالأمر فعل مبنيّ استصحابًا للحال؛ لأنَّ الأصل في الأفعال البناء، وإنَّما أُعْرِبَ ما أعرب منها لمشابهته الأسماء، ولا مشابهة بني فعل الأمر والأسماء، فكان باقيا على أصله[2].

ونخلص إلى أن الاستصحاب في ذاته ليس دليلا من أدلة النحو الأساسية؛ لأنه يتطلب شروطا يصعب تحققها في النَّحو، وليس هناك فائدة عملية له سوى التزيد في الجدل النحوي؛ لأنه لا يناسب النحو، ومكانه الفقه[3].

[1]- حسين خميس الملخ، **نظرية الأصل والفرع في النّحو العربي**، دار الشروق، عمان الأردن، ط1، 2001م، ص: 173.

[2]- المرجع نفسه، ص: 174.

[3]- المرجع السابق، ص: 175.

المطلب الثالث: موقف النّحاة من الأصول النّحوية

تُعَدُ دراسة الأصول النَّحوية من الدراسات التي لاَقت اهتمام الْعديد من النَّحاة القدماء والمحدثين، مما تعددت آرائهم بين معارض ومُوافق لهذه الأدلة النَّحوية، ومن بين تلك الاختلافات، الاختلاف في مراتب الأدلة النّحوية.

أ–مراتب الأدلة النّحوية لدى النّحاة:

مما يلاحظ عند النّحاة القدماء ومن خلال مؤلفاتهم التي اهتمت بالأصول النّحوية، كانت نَظُرتُهم متفاوتة في تحديد مراتب الأدلة النّحوية الأربعة، فكل نحوي تجده يُسقِطُ ويحتوي دليل عن آخر، فتقف على تحديد مراتب دلالة الذي تميز بها النحاة:

يقول ابن جني في كتابه الخصائص: «أدلة النحو ثلاثة: السماع والإجماع والقياس»[1]. وكان يرى أن السماع في المرتبة الأولى والإجماع في المرتبة الثانية والقياس في المرتبة الثالثة، فأعطى أهمية لدليل السماع فكان في المرتبة الأولى عنده.

أمَّا ابن الأنباري في أصوله: أدلة النحو ثلاثة: «نقل وقياس واستصحاب حال»، فزاد استصحاب الحال ولم يذكر الإجماع، فكأنه لم ير الاحتجاج به في العربية[2]، فكانت المرتبة الأولى عنده النقل (السَّماع)، والمرتبة الثانية الدليل القياس والمرتبة الثالثة استصحاب الحال.

وهذا يعني أنَّ دليل النقل أرفعه مكانة وأعظمه قيمة، وأنَّه إذا اجتمع مع دليل القياس ودليل استصحاب الحال رُجحَ عليهما وأُلغيَ وُجُودُهُما، وكذلك دليل القياس إلى ما بعده فأهمية الأدلة تتناسب مع أسبقيتها في الترتيب[3].

ونجد قول آخر يخالف الرأيين الأولين وهو السيوطي في كتابه "الاقتراح في علم أصول النحو": «أصول النحو علم يبحث فيه عن أدلة النحو الإجمالية، من حيث هي أدلته وكيفية الاستدلال بها وحال المستدل»[4].

---

[1]– ينظر : التواتي بن تواتي، **محاضرات في أصول النّحو**، ص14.

[2]– المرجع نفسه، ص13.

[3]– ينظر : السيوطي، **الاقتراح في أصول النّحو**، تح: محمد حسن محمد حسن إسماعيل، ص13.

[4]– المرجع نفسه، ص: 05.

ومن خلال آراء هؤلاء النحويين اتضح لنا أن السيوطي قد جعل أدلة النحو أربعة، بحيث جمع بين رأي ابن جني وابن الأنباري، وخرج بحصيلة إجمالية تتمثل في السماع والقياس والإجماع واستصحاب حال.

ونرى كذلك أن ابن جني وابن الأنباري اتفقا في دليلي السماع والقياس، واختلفا في الدليل الثالث؛ فابن الأنباري اعتدَّ باستصحاب الحال كدليل ثالث وأسقط الإجماع، في حين ابن جني الذي تمسك بالإجماع كدليل ثالث، وأسقط استصحاب الحال واعتبره من الأدلة الضعيفة.

ب- موقف النحاة من السماع:

يعدُّ السماع الأصل الأول من أصول الاستدلال النَّحوي، حيث كان النَّحاة يسمون المادة المسموعة (الفصح) ويقصدون بهذه النصوص المأثورة التي تتسم بالنقاء اللُّغوي وعدم التأثر بلغة الأمم المجاورة، ويُستتبع ذلك بالطبع أن يكون قائلوها من العرب الفصحاء وكانت هذه النصوص المأثورة تقع في ثلاثة أنواع:

1- كلام العرب. [1]

2- القرآن الكريم.

3- الحديث النبوي الشريف.

1- موقف النّحاة من كلام العرب:

يعتبر المصدر الأول من مصادر السماع، فيضم كلام العرب الشعر والنثر فنقول في هذا الصدد: هو كلام نقل عن العرب سماعًا، عن عرب فصحاء بحكم نطقهم لغتهم كما هي، وعلى العموم فإنَّ السماع عند النحاة: هو الكلام العربي الفصيح المنقول بالنقل الصحيح، الخارج عن حد القلة إلى حد الكثرة.

ونجد أن ابن الأنباري شرط أن يكون المنقول كلامًا عربيًا فصيحًا، فأخرج المولَّدين، وهم الطبقة الرابعة من الشعراء، كما ذكر البغدادي في خزانة الأدب، فقد قسم الشعراء إلى جاهليين، وهم الذين عاشوا قبل الإسلام، وماتوا قبل أن يبعث الرسول – صلى الله عليه وسلم-، ومخضرمين وهم الذين عاصروا

[1]- تمام حسان، **الأصول دراسة إبستيمولوجية للفكر اللّغوي عند العرب**، عالم الكتب، القاهرة، د ط، 2000، ص90-91.

الجاهلية والإسلام، ومتقدمين وهم الإسلاميون على الصحيح، أمَّا المولدون فلا يستشهد بهم، وقيل يصح الإستشهاد بمن يوثق بعربيته منهم.

وأيضًا نجد من النّحاة من استشهد بكلام العرب الفصحاء، من شعر ونثر وعدوه مصدرًا أساسيًا في النّحو والدراسات العربية عمومًا، وقسّموا القبائل العربية إلى قبائل فصيحة يقبل كلامها ويحتج به وأخرى لا يحتج بكلامها لأنها ليست بالفصيحة، وقال أبو نصر الفارابي في أول كتابه "الألفاظ والحروف": كانت قريش أجود العرب انتقادًا للأفصح من الألفاظ وأسهلها على اللسان عند النطق وأحسنها مسموعًا وإبانة عما في النفس.

فالبصريون لا يأخذون إلاَّ عن العرب الفصحاء الخلَّص الَّذين لَمْ تَلِن فصاحتهم ولم يتسَّرب الضعف إلى ألسنتهم بينما استمع الكوفيون من الأعراب المقيمين في الكوفة وأعراب الحطيمية في ضواحي بغداد ممن لانت فصاحتهم وفسدت ألسنتهم لاختلاطهم بالحضر ممن يرفضهم البصريون ولا يرون لغتهم صالحة للاحتجاج ولهذا كان يفتخر البصريون على الكوفيين بأنهم كانوا يأخذون اللغة عن حرشة الضباب وأكلة اليرابيع، وأنَّ الكوفيين أخذوها من أهل البواد وأصحاب الكوامخ[1]

2- موقف النحاة من القرآن الكريم وقراءاته:

هو الوحي المنزل على محمد – صلى الله عليه وسلّم- باللَّفظ العربي الفصيح المنقول إلينا بالتواتر، والمجمع على قراءاته بالطرائق التي وصلتنا، ولقد أجمع العلماء على ضبطها وتحريرها متنًا وسنَدًا، واتفقوا على الاحتجاج به، وبقراءاته إذا توافرت فيها الشروط من صحة السَّند إلى الرسول – صلى الله عليه وسلم- وموافقة الرسم العثماني، وموافقة العربية ولو بوجه من الوجوه[2].

أمّا النّحاة وبخاصة البصريون منهم، فقد تشددوا في موافقة القراءة للعربية ولو بوجه من الأوجه النحوية، إذا كان همهم التقعيد للعربية، ومن أجل ذلك لم يقبل البصريون كل ما رواه الثقات بعض ما قرروا من قواعد على تخطئة بعض ما قرءوا، وردوه إذا خالفت القراء بعض ما قرروا من قواعد، أو

[1] ينظر : فاضل صالح السامرائي ، الدراسات النحوية زاللغوية عند الزمخشري، ص 46-47

[2]- ينظر : محمد الحلواني، **أصول النّحو العربي**، ص 32- 33.

أخرجت على القياس، فقد ضعفوا قراءة حمزة، وهو أحد القراء السبعة. قال تعالى: ﴿واتَّقُوا الله الَّذي تَسَّاءلُونَ بِه وَالأَرحامِ﴾ [سورة النساء. الآية: 01] بكسر الميم، لأنها خالفت عن قاعدة وضعوها تقول: لا يجوز العطف على الضمير المجرور إلا بإعادة الجار[1].

ولقد كان موقف الكوفيين في مجال الاستشهاد بالقرآن الكريم. كانوا أكثر من البصريين في الاستدلال بآياته، والإحتجاج بأساليبه، ذلك لأنهم يؤمنون أنّ القرآن الكريم جاء بلغات مختلفة فصيحة، فقد أحق بالقبول وأجدر بالأخذ، حينما تبنى قاعدة، أو يقرر حكم أو يصحح أسلوب[2].

فالكوفيون أوسع أُفقا في مجال القرآن والاستشهاد فقبلوا كل ما جاء به من القرآن الكريم، مؤثرين في مواضع كثيرة عدم التأويل والتخريج والأخذ بظواهر الآيات.

كما هناك طائفة من المسائل النَّحوية التي استشهد بها الكوفيون بالقرآن الكريم، ونذكر مايلي:

"مِنْ" تستعمل في الزمان، كما تستعمل في المكان عند الكوفيين، واستدلوا على ذلك بقوله تعالى: ﴿لَّمَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَى التَّقْوَىٰ مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَن تَقُومَ فِيهِ﴾ [سورة التوبة. الآية: 108]. فأدخل مِنْ على (أول يوم) وهو ظرف زمان[3].

3- موقف النّحاة من الحديث النبوي الشريف:

نرى أنّ النّحاة اختلفوا في أول من احتج بالحديث النبوي في مسائل النّحو والصرف، وتبعهم هذا الاختلاف المحدثون، فقد عُدَّ البغدادي في خزانته السهيليّ -581هـ- سابقًا لابن مالك في الاحتجاج به، وذهب ابن الضائع إلى أن ابن خروف أكثر من الاستشهاد بالحديث في النّحو وكان أبو حيان يرى أن ابن مالك أول من خالف المتقدمين والمتأخرين في الاحتجاج به.

---

[1]- محمود أحمد نحلة، **أصول النّحو العربي**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، د ط، 2004م، ص40-41.

[2]- عبد العال سالم مكرم، **القرآن الكريم وآثره في الدراسات النّحوية**، مؤسسة علي الجراح الصباح، الكويت، ط2، 1978م، ص123.

[3]- المرجع نفسه، ص124-125.

وقال الدكتور محمد عيد معلقًا على قولي ابن الضائع وأبي حيان: «وقد ظنَّ المتأخرين والمعاصرين أن ابن خروف أول من احتج بالحديث والحقيقة تخالف ذلك؛ لأن السّهيلي سبقه إلى هذا العمل؛ بل إن عمل السّهيلي يعدُّ مقدمة صالحة لعمل ابن مالك»[1].

ورأى أنّ المهم في هذا الأمر، أنَّ السّهيلي وابن خروف وابن مالك أشاعوا فيمن جاء بعدهم عادة لم يكن عليها المتقدمون، منذ سيبويه حتى زمن أبي البركات الأنباري وهي أن يكثروا من الاحتجاج بالحديث النبوي الشريف، وهذا واضح في تراث المرادي صاحب "الجنى الداني"، وابن هشام صاحب "المغني"[2].

ونجد قول أبي حيان أن بعض المتأخرين الأذكياء قال: «إنّما تنكبت العلماء ذلك لعدم وثوقهم أنَّ ذلك لفظ الرسول – صلى الله عليه وسلّم- إذْ لو وثقوا بذلك لجرى مجرى القرآن في إثبات القواعد الكلية». وهذا القول خرج بأمرين:

أولهما: أن الرواة جوزوا النقل بالمعنى.

ثانيهما: أنه وقع اللّحن كثير فيما روى من الحديث؛ لأن كثيرًا من الرواة كانوا غير عرب[3]، بالطبع، ولا يعلمون لسان العرب بصناعة النحو، فوقع اللّحن من كلامهم وهم لا يعلمون ذلك.

وكذلك نجد ابن جني أنه لم يتوسع كثيرًا في الإستشهاد بالحديث، ولكنه وقف موقفًا لا يُمانع من الاحتجاج به، وجعله مصدرًا خصبًا للدرس اللّغوي، خاصة أن ابن جني تربى في مجالس أهل الحديث والفقه، وقد كان أمة في الإطلاع عليها، فتوصل إلى جواز استعمال كثير من أساليب الحديث الشريف، وبهذه الطريقة نرى أن ابن جني جسر النحاة المتأخرين على الإستشهاد بالحديث الشريف معتبرًا تركه خسارة كبيرة للعربية[4].

---

[1]- ينظر : خديجة الحديثي، **موقف النحاة من الحديث النبوي الشريف**، دار الرشيد للنشر، الجمهورية العراقية، د ط، 1981م، ص191.

[2]- المرجع نفسه، ص: 192.

[3]- ينظر : محمود أحمد نحلة، **أصول النّحو العربي**، ص50.

[4]- رشيد حليم، **أصول النّحو عند ابن جني**، ص46.

ج- موقف النّحاة من القياس:

يعدُّ موضوع القياس من أهم الموضوعات في النّحو العربي وأصوله، بل إنه اشتمل تلك الموضوعات وبه وفيه تظهر عبقرية النحاة العربية في طرائفهم في النظر إليه وكيفية التعامل به، وعليه فهو كغيره من الأصول الذي دخل في دائرة تضارب الآراء حوله:

يظهر لنا أن النّحاة الأوائل كانوا يعملون به على هدي تصوره له قائم في نفوسهم دون أن يحدوه، ولاختلاف صورة لديهم وتشعب مسالكهم فيه – هو عماد النّحو- حتى أنه دخل في تعريفهم للنّحو عندما قال قائلهم: «النّحو هو العلم بمقاييس مستنبطة من استقراء كلام العرب».

وقال الكسائي في قصيدة له:

إنَّما النّحو قياس يُتبع وبه في كل علم ينتفع[1]

وأيضًا نجد أن ظهور القياس في النحو يقترن باسم عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي المتوفى 117هـ، وذلك في الكلمة المشهورة التي قالها ابن سلام قال بأنه: «أول من بَعَج النَّحو ومدَّ القياس والعلل»[2].

ويقول ابن الأنباري: «اعلم أنّ إنكار القياس في النحو لا يتحقق؛ لأنَّ النَّحو كلّه قياسٌ، فمن أنكر القياس فقد أنكر النحو». ولا يُعلم أحدٌ من العلماء أنكره لثبوته بالدلالة القاطعة[3].

وهناك من النَّحاة من أنكر القياس على الشَّاذ ومن بينهم السراج فقال: «ولو اعترض بالشَّاذ على القياس المطرد لبطل أكثر الصناعات والعلوم، ومتى سمعت حرفًا مخالفًا لا شك في خلافه لهذه الأصول واعلم أنه شذَّ، فإن كان سمع ممن ترضى عربيته، فلا بد أن يكون قد حاول به مذهبًا، أو نحا نحوًا من الوجوه، أو استهواه أمرا غلطه». والمعروف أن الكوفيين يعتدون مما ورد من الكلمات الشاذة، ويعملون بالقياس عليها، والبصريون يمتنعون من القياس على الشاذ[4].

---

[1]- ينظر : منى إلياس، **القياس في النّحو مع تحقيق باب الشاذ من المسائل العسكريات لأبي علي الفارسي**، دار الفكر للطباعة، سوريا، دمشق، ط1، 1985م، ص09.

[2]- المرجع نفسه، ص10.

[3]- ينظر : السيوطي، **الاقتراح في أصول النّحو**، تح: محمد حسن محمد حسن إسماعيل، ص59- 60.

[4]- ينظر : محمد الخضر حسين، **القياس في اللّغة العربية**، المطبعة السلفية، القاهرة، د ط، 1353م، ص41.

ونجد طائفة ذهبت إلى إبطال القياس وقالوا: لا يجوز أن يستدل به على حكم في فرع وهذا قول إبراهيم النظام ومن تبعه واختلفوا في بطلانه على أقوال:

قال بعضهم: إنّما بطل القياس لضعف البيان الحاصل به.

وقال البعض الآخر: إنَّ التعبد بالقياس قبيح من حيث الفعل وإنَّما بطل القياس؛ لأنَّ العقل مانع منه[1].

وعليه نستنتج أن القياس أصل من الأصول النحوية الذي لم يسلم من تضارب الآراء من طرف النحاة بين إنكار وإبطال وقبول لهذا الأصل القياسي المرتبط بالنّحو.

ج- موقف النّحاة من الإجماع:

يُعدُّ الإجماع أحد أدلة النّحو الأساسية والتي عقد بها النّحاة مباحثًا في كتبهم، فرغم أهمية هذا الدليل إلاَّ أنه اشتبك في دائرة الاختلاف بين النُّحاة؛ من حيث منزلته ومكانته بين الأصول، وعلى هذا نورد بعض الآراء:

- الّذي يلحظ عند ابن جني وموقفه من الإجماع أنَّه أول من عرض له في موضوع مستقل في "باب القول على إجماع أهل العربية متى يكون حجة"، وتكلم عليه بوصفه حجة من الحجج التي يستند إليها النّحوي[2].
- أمَّا عند الأنباري لم يجعله قسمًا من الأدلة إلاَّ أنه قد اعتد به كثيرًا من الناحية التطبيقية، وفي اللُّمع ذاته ورد مصطلح الإجماع مرات عديدة، قال في معرض حديثه عن الرَّد على من أنكر القياس: «والإجماع حجة قاطعة»، وفي موضع آخر في حديثه عن قبول أهل الأهواء، ذكر مصطلح خرق الإجماع. «وفي العدول عن قبول نقلهم خرق الإجماع»، فإذا كان يستنكر خرق الإجماع، فهو مقر معترف بمكانته ومنزلته[3].

---

[1]- المرجع السابق، ص:42.

[2]- ينظر : محمد إسماعيل المشهداني، **الإجماع دراسة في أصول النّحو العربي**، ص56.

[3]- ينظر : حسين رفعت حسين، **الإجماع في الدراسات النّحوية**، ص29.

- ونجد قول السيوطي في كتابه الاقتراح في علم أصول النحو، أنه رتبه في الذكر قبل القياس، وهذه إشارة منه إلى أنه يعتبره في الدرجة الثانية بعد السماع، ولعل السيوطي إنما فعل ذلك اقتداءً بترتيب الأصوليين والفقهاء[1].
- وأمَّا المتأخرين فقد جعلوا الإجماع في اللغة من الأصول المعتبرة، ولم يجيزوا الخروج عليه، فقد قال ابن الخشاب: «مخالفة المتقدمين لا تجوز». وقال أبو البقاء العكبري: «خلاف الإجماع مردود»[2].

نستنتج أن الإجماع لاقى اهتمام العديد من النحاة، مما أدى إلى ظهور العديد من الآراء الموافقة والمعارضة حول بعض المسائل النّحوية.

هـ- موقف النحاة من استصحاب الحال:

يعدُّ استصحاب الحال من أدلة النّحو الذي كان محل اهتمام النّحاة في العديد من المسائل النحوية، وعليه نقف عند بعض الآراء حوله.

يرى ابن الأنباري أنه أحد الأدلة المعتبرة يقول: «من تمسك به خرج عن عهده، المطالبة بالدليل، ومن عدل عن الأصل افتقر إلى إقامة الدليل لعدوله عن الأصل، واستصحاب الحال من الأدلة المعتبرة»[3].

ومع أنّ ابن الأنباري يعتدُّ باستصحاب الحال، ويعده من الأدلة المعتبرة، فإنَّه يصرح بأنه من أضعف الأدلة، ولا يجوز التمسك به ما وجد دليل آخر[4]. وقد استدل النحاة البصريون والكوفيون بهذا الأصل عندما لم يجدوا دليلاً آخر من سماع أو قياس، وفي مواضع كثيرة، ذكر ابن الأنباري في كتابه "الانصاف" عندما عرض آرائهم في المسائل المختلف فيها وبراهينهم عليها، وكان البصريون

[1]- ينظر : محمد الحباس، **النّحو العربي والعلوم الإسلامية**، دراسة في المنهج، ص457.

[2]- ينظر : محمد خير الحلواني، **أصول النّحو العربي**، ص128.

[3]- ينظر : خديجة الحديثي، **الشاهد وأصول النّحو**، ص449.

[4]- ينظر : محمود أحمد نحلة، **أصول النّحو العربي**، ص143.

يرون أنه يحافظ على الأصل في الكلمة حتى تخرج عن شبه سائر أخواتها أو تخالفهن في شيء أو حكم فتعطي حكمًا مخالفًا للأصل[1].

نستنتج أن استصحاب الحال من الأدلة النّحوية إلاَّ أنه اتصف بالضعف، وإذا تعارض مع السماع أو القياس أو الإجماع فلا عبرة به، فلم نر من تمسك به من النّحاة إلاَّ ابن الأنباري.

- وفي الأخير نقول : تتجلّى الأُصول النّحوية في الأدلة النّحوية الأربعة: السماع ، القياس ، الإجماع استصحاب الحال. نتجت عنها مواقف للنحاة في ترتيبها.

[1]- ينظر : خديجة الحديثي، **الشاهد وأصول النّحو**، ص450.

المبحث الثاني:

الأدلة النّحوية في كتاب المنتخب في النّحو لأبي إسحاق الزّجاج

- التعريف بكتاب المنتخب في النّحو.
- منهج الزّجاج في كتابه.
- الأصول النّحوية في كتاب المنتخب في النّحو.

المطلب الأول: التعريف بكتاب المنتخب في النّحو

يُعَدُّ كتاب المنتخب في النحو من التراث العربي المخطوط ، الذي لم يُزلْ عنه الغبار إذ يعتبر من أهم الكتب في مجال اللّغة و النحّو.

أولاً: توثيق نسبة كتاب المنتخب في النّحو لمؤلفه:

بعد حصولنا على نسخة من كتاب المنتخب في النّحو منسوبة لأبي القاسم الزّجاجي (337هـ)[1] تلميذ أبي إسحاق الزّجاج (311هـ)، هذه النسخة محفوظة في دار المخطوطات والوثائق بسلطنة عمان تحت رقم:2099[2]، نسخت سنة 1155هـ على يد سعيد بن محمد ين عدي بن عامر العنزي، في صفحة غلاف المخطوط نجد عنوان الكتاب مع نسبته إلى الزّجاجي كما تقدم، ثم نجد فهرسا بأبواب الكتاب بلغ عدد الأبواب مائة وأربعة وخمسين بابا، وقد أشار الناسخ بعد إيراد هذه الأبواب إلى أنه نسخ هذا الكتاب من نسخة مبتورة الأول ذهب منها الأبواب الأولى من الكتاب وهي ثمانية أبواب، تبدأ هذه النسخة بقوله: فتنصِبُ زيدًا بِوقوعِ الفعلِ عليه؛ لأَنَّك تَقول: ما دَعاني إِلى الخُروج، وَالتقدِير: أي شيءٍ دعَا زيدًا إِلَى الخُروجِ.

وتنتهي: ... قال الفرزدق :

فَمَا سَبَقَ القَيْسِيُّ مِنْ سُوءِ سِيرَةٍ ولَكِنْ طَفَتْ عَلْمَاءِ غُرْلَةُ خَالِد

يريد على الماء.

تم الكتاب بعون الله وحسن توفيقه، والصلاة والسلام على خير خلقه محمد النبي صلى الله عليه وآله وسلم ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم، ووافق الفراغ من نسخه ضحى الاثنين لثماني ليال بقين من شهر ذي الحجة الحرام من شهور سنة خمس وخمسين بعد مائة وألف من الهجرة النبوية على مهاجرها أفضل الصلاة والسلام. على يد العبد الفقير إلى الله تعالى الغني به عمن سواه سعيد بن محمد ين عدي بن عامر العنزي وكان هذا الكتاب من الكتب التي أوقفها الشيخ القاضي العالم الفقيه عمر بن سعيد بن عبد الله بن سعيد بن معد البهلوي رحمه الله تعالى ونفع به المسلمين آمين.

---

[1] هو أبو القاسم عد الرحمن بن إسحاق الزَّجاجي، لقب – الزَّجاجي- نسبة إلى شيخه إبراهيم بن السّري أبي إسحاق الزَّجاج، ولد في نهاود، توفي بطبرية سنة 337هـ، ترجمته في حروف المعاني للزّجاجي.

[2] وزارة التراث القومي والثقافة، **فهرس المخطوطات (اللغة العربية)**، سلطنة عمان، ط 1، مج1، ص135.

حاولنا البحث في فهارس المخطوطات لعلنا نظفر بنسخة ثانية من هذا الكتاب لكننا لم نجد له أثرا كما لم نجد له ذكرا في كتب تراجم النحاة القديمة والحديثة، فهل تعد هذه النسبة صحيحة؟ وهل ورد ذكره في المؤلفات النّحوية التالية لعصر الزجاجي؟ وما هي القرائن التي تزيد من احتمال صدق هذه النسبة أو عدمها؟، هذه الأسئلة شغلت تفكيرنا، فحاولنا تتبع الدلائل التي تؤكد أو تنفي نسبة كتاب المنتخب في النّحو.

وبعد البحث تبين لنا عدم صحة نسبته لأبي القاسم الزجاجي(337هـ) بل هو لشيخه أبي إسحاق الزجاج، وذلك بالاعتماد على الدلائل الآتية:

أ) ورد ذكر كتاب المنتخب في المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، وهو أحد أهم شروح ألفية ابن مالك وأضخمها لأبي إسحاق الشاطبي (790هـ)، يقول الشاطبي: ... وقال الزجاج أيضا في المنتخب وهو الذي اختصر منه أبو القاسم كتاب الجمل[1]. فمن خلال هذه العبارة يتبين لنا أنا كتاب الجمل في النحو لأبي القاسم الزجاجي هو اختصار لكتاب المنتخب في النحو، ولذلك نفهم سر التشابه في كثير من الأبواب النحوية بل وتكاد الأمثلة تكون متطابقة في الكتابين.

ب)ورد ذكر الكتاب في أحد شروح كتاب الجمل وهو كتاب المنتخب الأكمل على كتاب الجمل لمحمد بن أحمد بن عبد الله الأنصاري الإشبيلي الشهير بالخفاف، قال الخفاف:... ولعله خلل الناسخ أو سهو جرى عليه وقت الوضع لم يحتسب به، وقال الأستاذ أبو بكر بن طلحة –رحمه الله– والغلط والله أعلم إنما جرى على شيخه أبي إسحاق الزجاج فإني ألفيت هذا الموضع في كتاب المنتخب له على ما قع هنا، فنقله كما وجده ولم يحتسب به[2].

[1]– الإمام أبي إسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبي (790هـ)، **المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية**، تح عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط1، 1427هـ/ 2007م، ج1، ص510.

[2]– محمد بن أحمد بن عبد الله الأنصاري الإشبيلي الشهير بالخفاف، **السفر الثالث من** كتاب المنتخب الأكمل على كتاب الجمل، تح: أحمد بويا ولد الشيخ محمد تقي الله، رسالة دكتوراه، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية،1412هـ. 1991م، برقم: 4291، مج2، ص 379.

وقال في موضع آخر:... فقد حكي الثلاثةُ الأوجه في المنتخب لأبي إسحاق الزجاج الذي نقل أبو القاسم منه[1].

فمن خلال ما تقدم يتضح بلا شك أن كتاب المنتخب الذي بين أيدينا إنما هو للزجاج وليس للزجاجي، والوهم الحاصل في نسبته سببه أمران:

الأول: التشابه في لقب الشيخين فالزجاج لقب بذلك لأنه اشتغل بصناعة الزجاج، والزجاجي نسبة إلى شيخه الزجاج الذي أكثر الأخذ عنه وملازمته حتى نسب إليه.

الثاني: من المرجح أن مؤلفات الزجاج قد رويت عن تلميذه الزجاجي ومنها كتاب المنتخب فلذلك نسب إلى الزجاجي؛ ولأن هذا الكتاب يعد نسخة موسعة من كتاب الجمل فالأكيد أن الزجاجي قد اعتمد عليه في تصنيف مختصره على حسب ما ذكر الإمام الشاطبي في المقاصد الشافية.

ثانيًا: أبواب الكتاب.

- الباب الأول: باب اشتغال الفعل عن المفعول بضميره.
- الباب الثاني: باب الأقسام الأفعال في التعدي.
- الباب الثالث: باب ما تتعدى إليه الأفعال المتعدية وغير المتعدية.
- الباب الرابع: باب ما لم يُتم فاعله.
- الباب الخامس: باب المعرفة والنكرة.
- الباب السادس: هذا باب الأسماء المبهمة.

[1]- محمد بن أحمد بن عبد الله الأنصاري الإشبيلي الشهير بالخفاف، **السفر الثالث من** كتاب المنتخب الأكمل على كتاب الجمل، مج2، ص503.

- الباب السابع: هذا باب قسمة الأسماء.
- الباب الثامن: هذا باب الأسماء المبهجة.
- الباب التاسع: باب قسمة الأسماء.
- الباب العاشر: باب ما يتبع الاسم في إعرابه.
- الباب الحادي عشر: باب النعت.
- الباب الثاني عشر: باب التوكيد.
- الباب الثالث عشر: باب العطف.
- الباب الرابع عشر: باب البدل.
- الباب الخامس عشر: باب إضافة المصدر إلى ما بعدها.
- الباب السادس عشر: باب معاني الكلام.
- الباب السابع عشر: باب جمل وجوه الرفع.
- الباب الثامن عشر: باب وجوه النصب في الأسماء.
- الباب التاسع عشر: باب وجوه الخفض في الكلام.
- الباب العشرون: باب الرفع في الأفعال المستقبلة.
- الباب الحادي والعشرون: باب النصب في الأفعال المستقبلة.
- الباب الثاني والعشرون: باب الجزم في الأفعال.
- الباب الثالث والعشرون: باب من مسائل الفاعل والمفعول به.
- الباب الرابع والعشرون: باب من مسائل الفاعل والمفعول لمعمول على المعنى.
- الباب الخامس والعشرون: باب الأسماء المضمرة.
- الباب السادس والعشرون: باب المبتدأ وخبره.
- الباب السابع والعشرون: باب الحروف التي ترفع الاسم وتنصب الخبر.
- الباب الثامن والعشرون: باب الفصل ويسميه الكوفيون العماد.

- الباب التاسع والعشرون: باب ظننت وأخواتها.
- الباب الثلاثون: باب الحروف التي تنصب الاسم وترفع الخبر.
- الباب الحادي والثلاثون: باب الفرق بين إنَّ وأنَّ.
- الباب الثاني والثلاثون: باب الجمع بين إنَّ وكان.
- الباب الثالث والثلاثون: باب حروف الخفض.
- الباب الرابع والثلاثون: باب حروف الرَّفع.
- الباب الخامس والثلاثون: باب الإضافة.
- الباب السادس والثلاثون: باب اسم الفاعل.
- الباب السابع والثلاثون: باب الأمثلة التي تعمل عمل اسم الفاعل.
- الباب الثامن والثلاثون: باب الصفة التي تكون مضافة.
- الباب التاسع والثلاثون: باب التعجب.
- الباب الأربعون: باب "ما" في النفس.
- الباب الحادي والأربعون: باب نَعم وبئس.
- الباب الثاني والأربعون: باب حبذا.
- الباب الثالث والأربعون: باب الفاعلين والمفعولين الذّين يفعل كل واحد منهما يصاحبه مثلها يفعل الآخر.
- الباب الرابع والأربعون: باب الفرق بين التاء الأصلية والغير أصلية.
- الباب الخامس والأربعون: باب ما يجوز تقديمه على الظاهر من المكنى وما لا يجوز.
- الباب السادس والأربعون: باب التمييز.
- الباب السابع والأربعون: باب العدد.
- الباب الثامن والأربعون: باب تعريف العدد.
- الباب التاسع والأربعون : باب ثاني إثنين وثالث ثلاثة.

- الباب الخمسون: باب كم.
- الباب الحادي والخمسون: باب أقسام المبني.
- الباب الثاني والخمسون: باب علَّل هذه المبنيات.
- الباب الثالث والخمسون: باب النداء.
- الباب الرابع والخمسون: باب الترخيم.
- الباب الخامس والخمسون: باب الندبة.
- الباب السادس والخمسون: باب ما تكون ألف الندبة فيه تابعة لما قبلها في التفريق بين المذكر والمؤنث والتثنية والجمع.
- الباب السابع والخمسون: باب ما تحذف منه باب المتكلم.
- الباب الثامن والخمسون: باب الاستغاثة.
- الباب التاسع والخمسون: باب الحروف التي تنصب الأفعال المستقبلة.
- الباب الستون: باب حتّى.
- الباب الحادي والستون: باب الجواب بالفاء.
- الباب الثاني والستون: باب الجواب بأو.
- الباب الثالث والستون: باب الواو.
- الباب الرابع والستون: باب ما معنى الواو فيه كمعنى مع فتنصب الاسم بعدها.
- الباب الخامس والستون: فيما ينتصب بعد الواو.
- الباب السادس والستون: باب الجزاء.
- الباب السابع والستون: باب ما ينجزم من الجواب.
- الباب الثامن والستون: باب نفي الفعل.
- الباب التاسع والستون: باب الأمر والنهي.
- الباب السبعون: باب النونين الثقيلة والخفيفة.

- الباب الحادي والسبعون: باب النفي بلا.
- الباب الثاني والسبعون: باب التأريخ.
- الباب الثالث والسبعون: باب القسم.
- الباب الرابع والسبعون: باب الإغراء.
- الباب الخامس والسبعون: باب آخر من الإغراء.
- الباب السادس والسبعون: باب ما ينتصب من المصادر وغيرها بدلاً من اللفظ بالفعل.
- الباب السابع والسبعون: باب ما ينتصب لأنه وإن كان معرفة.
- الباب الثامن والسبعون: باب المصدر الذّي يثنى.
- الباب التاسع والسبعون: باب ما ينصرف وما لا ينصرف.
- الباب الثمانون: باب أمس.
- الباب الحادي والثمانون: باب المخاطبة.
- الباب الثاني والثمانون: باب أقسام المفعول.
- الباب الثالث والثمانون: باب مند ومن.
- الباب الرابع والثمانون : باب ألف الوصل وألف القطع.
- الباب الخامس والثمانون:باب معرفة الأفعال التي في أوائلها ألف وصل.
- الباب السادس والثمانون: باب حروف الاستفهام.
- الباب السابع والثمانون: باب مواضع "من".
- الباب الثامن والثمانون: باب مواضع "ما".
- الباب التاسع والثمانون: باب مواضع أي.
- الباب التسعون: باب من مسائل أي.
- الباب الحادي والتسعون: باب أي في الاستفهام عن التكرار وهي نوع من الحكاية.
- الباب الثاني والتسعون: باب من في الحكاية إذا استفهمت بها النكرات.
- الباب الثالث والتسعون: باب من إذا حكيت بها الأسماء المعارف العرب في ذلك.
- الباب الرابع والتسعون: باب ماذا.
- الباب الخامس والتسعون: باب ما الفرق بين "أم" و "أو".

- الباب السادس والتسعون: باب الحكاية بعد القول.
- الباب السابع والتسعون: باب مواضع أن الثقيلة والمكسورة.
- الباب الثامن والتسعون: باب المقصور والممدود.
- الباب التاسع والتسعون: باب تصغير الثلاثي.
- الباب المئة: باب تصغير الرباعي.
- الباب الحادي ومئة: باب تصغير الظروف.
- الباب الثاني ومئة: باب النسب.
- الباب الثالث ومئة: باب الهجاء.
- الباب الرابع ومئة: باب آخر من الهجاء.
- الباب الخامس ومئة: باب المذكر والمؤنث.
- الباب السادس ومئة: باب ما يؤنث من جسد الإنسان ولا يجوز تذكيره.
- الباب السابع ومئة: باب ما يؤنث من غير أعضاء الحيوان ولا يجوز تذكيره.
- الباب الثامن ومئة: باب ما يذكر ويؤنث من أعضاء الحيوان.
- الباب التاسع ومئة: باب ما يذكر من أعضاء الحيوان ولا يجوز تأنيثه.
- الباب العاشر ومئة: باب ما يؤنث ويذكر من غير ما ذكرنا.
- الباب الحادي عشر ومئة: باب الأفعال المهموزة.
- الباب الثاني عشر ومئة: باب الوقف.
- الباب الثالث عشر ومئة: باب لو ولولا.
- الباب الرابع عشر ومئة: باب ما جاء مثنى بلفظ الجمع.
- الباب الخامس عشر ومئة: باب ما يحذف منه التنوين لكثرة الاستعمال.
- الباب السادس عشر ومئة: باب الصلات.
- الباب السابع عشر ومئة: باب حكايات الجمل.
- الباب الثامن عشر ومئة: باب من حكاية لما تراه مكتوبًا على فص خاتم.
- الباب التاسع عشر ومئة: باب إمَّا وأمَّا.
- الباب العشرون ومئة: باب الجمع المكسر.

- الباب الحادي والعشرون ومئة: باب معرفة أبنية أقل العدد.
- الباب الثاني والعشرون ومئة: باب تكسير ما كان على أربعة أحرف وفيه حرف لين.
- الباب الثالث والعشرون ومئة: باب جمع ما كان على أفعل الفعل.
- الباب الرابع والعشرون ومئة: باب تكسير ما كان على فاعل.
- الباب الخامس والعشرون ومئة: باب تكسير ما كان على أربعة أحرف أو خمسة.
- الباب السادس والعشرون ومئة: باب جمع ما كان على فعله.
- الباب السابع والعشرون ومئة: باب ما يجمع من الجمع.
- الباب الثامن والعشرون ومئة: باب أبنية المصادر.
- الباب التاسع والعشرون ومئة: باب اشتقاقك اسما للمصدر والمكان نم الفعل.
- الباب الثلاثون ومئة: باب أبنية الأسماء.
- الباب الحادي والثلاثون ومئة: باب ما يجوز للشاعر استعماله في ضرورة الشعر.
- الباب الثاني والثلاثون ومئة: باب الإمالة.
- الباب الثالث والثلاثون ومئة: باب أبنية الأفعال.
- الباب الرابع والثلاثون ومئة: باب التصريف.
- الباب الخامس والثلاثون ومئة: باب آخر من التصرف.
- الباب السادس والثلاثون ومئة: باب الإدغام.
- الباب السابع والثلاثون ومئة: باب الحروف المهجورة.
- الباب الثامن والثلاثون ومئة: باب من شواذ الإدغام.

ومما نلاحظه أنه يوجد مئة وثمانية وثلاثون بابًا، دون احتساب الأبواب التي سقطت من أول الكتاب، فالزّجاج كان يذكر في الباب الواحد أبوابًا متفرعة عن هذا الباب.

من خلال دراستنا لكتاب المنتخب وجدنا شبها كبيرا بينه وبين كتاب الجمل للزّجاجي؛ يفسّر ذلك التطابق في بعض الأبواب بين الكتابين اعتماد الزّجاجي على كتاب شيخه الزّجاج الذي لازمه كثيرا وأخذه عنه.

المطلب الثاني: منهج الزّجَّاج في كتابه

من خلال تتبعنا لكتاب المنتخب للزَّجَّاج، اتضح لنا أنه موسوعة شاملة تضم اللُّغة بكل جوانبها، حيث تطرق إلى مسائل نحوية وصرفية وصوتية، مما جعله ذخيرة من ذخائر اللغة العربية، عكس شخصيته ومكانته العلمية المميزة.

فالزَّجَّاج وكغيره من العلماء نقل عن علماء كثيرين أمثال سيبويه الذي تعددت آراؤه وأقواله في هذا الكتاب،حيث ورد: "قال سيبويه، أنشدنا سيبويه" وكذلك الكسائي والفراء والمبرد والخليل.

وكتاب المنتخب في النّحو يفتقر لمقدمة وخاتمة نظرًا لوجود المخطوطة مبتورة، وبالعودة إلى محتوى الكتاب يتضح مايلي:

- أولى الزَّجّاج اهتمامه بلغة القرآن الكريم الذّي يعتبر نصًا مقدسًا يتسم بالفصاحة والبلاغة، حيث استشهد بأمثلة من الذكر الحكيم، فبلغ عدد الآيات المستشهد بها مئة وتسعًا وعشرين آية (129 آية)، وأورد جانبا من القراءات القرآنية.

- أمَّا بالنسبة للاستشهاد بالحديث النبوي الشريف فإنه لَمْ يَلْقَ الحظ الأوفر في كتاب المنتخب في النّحو، حيث استشهد بحديثين فحسب؛ وهذا نظرًا لأنَّ النّحاة القدماء كانوا لا يستشهدون بالحديث النبوي إلا قليلاً؛ وقد سَار الزَّجاج وفق هذا النَّهج الذي سار عليه النّحاة من قبله.

- نجد في الكتاب ثروة شعرية، وذلك لانتخابه مجموعة من الأشعار؛ حيث بلغ عدد الأبيات المستشهد بها مئةً وثلاثة وثمانين بيتًا شعريًا (183 بيت)، هذه الأبيات الشعرية منها مجهولة القائل وردت في الكتاب بـ "وقال آخر" وأخرى لشعراء فصحاء، أمثال: امرئ القيس، الفرزدق، النابغة، الكميت، وذي الرّمة وغيرهم كثير.

- الاستشهاد بكلام العرب الفصحاء وسيأتي الكلام عليها بالتفصيل في المطلب الثالث.

- ومن الملاحظ أيضًا في كتابه سهولة الألفاظ وبساطتها، فالمعاني كانت واضحة، فهو يميل إلى السهولة في عرض قواعده، لجذب انتباه القارئ؛ لأن العديد من المبتدئين يستصعبون مجال النّحو، فحاول الزّجّاج استقطابهم بقواعد مقنعة وأسلوب مشوق.
- قسم الزّجّاج كتابه إلى أبواب، حيث بدأ بباب اشتغال الفعل عن المفعول بضميره، ثم أقسام الأفعال في التعدي، فباب ما تتعدى إليه الأفعال المتعدية وغير المتعدية، ويليه باب ما لم يسم فاعله، ثمَّ باب المعرفة والنكرة ... إلى أن ختم كتابه بباب شواذ الادغام؛ إذا كان انتقاله من باب إلى باب بطريقة منظمة، وذلك بالانتقال من فائدة إلى أخرى مع شرح وتبسيط هذه المسائل النحوية مدعمًا ذلك بأمثلة.
- يقوم بتقديم أغلب الأبواب بقوله "اعلم أنَّ"، حث تكررت هذه الكلمة عدة مرات في مدخل كل باب، مما يدل على أنَّ هدفه كان تعليميًا محضًا.
- كان يورد القاعدة ويقوم بالشرح والتفصيل، معتمدًا في ذلك على شواهد من القرآن الكريم والشعر والحديث النبوي الشريف.
- وما نلاحظه من خلال أمثلته أنه يكثر منها في الباب الواحد ولا يقتصر على مثال واحد مثلا: "في باب اشتغال الفعل عن المفعول بضميره، يقول: إذا اشتغل الفعل عن المفعول بضميره ارتفع المفعول به بالابتداء، وصار الفعلُ خبرًا عنه، وذلك قولك: "زَيْدٌ ضَرَبَهُ" و"وعَمْرُو أَكْرَمْتُهُ"[1].
- جمع الزَّجَّاج في كتابه علوم اللَّغة من نحو وصرف وعلم أصوات، حيث بين ذلك في كتابه من خلال إفراد كل علم بأبواب، ففي علم النحو: "باب اشتغال الفعل عن المفعول بضميره، باب أقسام الأفعال في التعدي، باب ما لم يسم فاعله" بذلك أخذ النحو الحصة الكبرى من كتابه، أما بالنسبة لعلم الصرف فأَفْرَدَ أبوابًا تمثلت في: "باب المصدر الذي يثنى، وباب ما ينصرف وما لا ينصرف ...الخ، ثم بعد ذلك علم الأصوات الذي كانت الأبواب فيه قليلة، مثل: باب

[1] أبو إسحاق إبراهيم بن السري بن سهل الزَّجَّاج، **المنتخب في النّحو**، دار المخطوطات والوثائق، سلطنة عمان، 1155هـ، رقم 2099، ص:01.

الإمالة، باب الإدغام ...الخ، لكن من الملاحظ أنه لم يفصل في كل علم بأبواب خاصة به، بل جمعها كلها.

- قصر عناوين الكتاب ووضوحها، من ذلك مثلا باب النعت، باب التوكيد"، باب البدل، باب الوقف، باب الصلات، باب أبنية المصادر، باب التصريف، باب الجزاء ...الخ، وقد تكون هذه العناوين طويلة مثل: "باب الحروف التي لا تغير الكلام عما عليه لأنها تدخل على الابتداء وخبره، باب الفاعلين والمفعولين اللّذين يفعل كل واحد منهما بصاحبه مثلما يفعل الآخر، باب ما تكون ألف الندبة فيه تابعة لما قبلها في التفريق"[1]. ومن الملاحظ على هذه العناوين أنها بسيطة وخالية من الإبهام والتعقيد.
- اعتمد الزَّجَّاج في كتابه على أسلوب الشرح والتبسيط، وذلك من خلال عرض المسائل النحوية عرضًا دقيقًا شاملاً، فكان يلم بكافة جوانب هذه المسائل، يدرج تحت الأبواب مسائل أخرى مثل: "في باب ما معنى الواو فيه كمعنى مع فتنصب الإسم بعدها".

يقول: وفيه نواع آخر في ما ينتصب بعد الواو، وكذلك في "باب المصدر الذي يثنى"، حيث يقول: وفيه ثلاثة أوجه[2]. أيضًا باب التصريف الذي يقول فيه: وفيه باب آخر[3].

ومن الملاحظ أنه كان يدرج تحت الباب أنواعًا أخرى، وذلك كله من أجل تقريب المادة المعرفية لأذهان المتعلمين لتكون لهم نظرة شاملة للنحو والصرف والأصوات.

- استعمل الزَّجَّاج في كتابه مصطلحات أغلبها بصرية، لكنه ذكر في مقابل ذلك مصطلحات كوفية "كالجحد الذي يعني به النفي والعماد الذي يعني به الفصل. فاستشهاده ببعض آراء البصريين والكوفيين راجع لِتَتَلْمُذِهِ على يد أعمدة النحو في البصرة والكوفة أمثال "ثعلب والمبرد".

[1] – أبو إسحاق الزَّجَّاج، **المنتخب في النّحو**، ص: 106.

[2] – المصدر نفسه، ص: 138.

[3] – المصدر نفسه، ص: 192.

المطلب الثالث: الأصول النّحوية في كتاب المنتخب في النّحو لأبي إسحاق الزَّجاج

اهتم النحويون بأصول النّحو، لكونها الأساس في بناء قواعدهم النحوية، حيث اختلف النّحاة في وجهات نظرهم فكانت لهم مؤلفات مختلفة، وذلك كله من أجل صون القرآن الكريم من اللّحن، ومن المعروف أن أهم الأصول النّحوية تتمثل في أصول أربعة: سماع وقياس وإجماع واستصحاب حال.

ومن بين النحاة الذين اجتهدوا في قضايا الأصول الزَّجاج الذي جعل من الأصول حُجَّة وبُرهانًا في إثبات الأحكام النّحوية، فكان اهتمامه واضحًا في كتابه، وذلك ما توصلنا إليه من خلال دراستنا.

نقف على أهم الأصول النّحوية التي اعتمدها الزَّجاج للبرهنة على مسائل نحوية تناولها في كتابه هذا وتتمثل فيمايلي:

أولاً: السّماع:

مما نلاحظه أن الزَّجاج أولى اهتمامه بالسَّماع، باعتباره الدليل القوي الذي يستند عليه كل نحويّ في التقعيد النَّحوي؛ لأنه أساس النّحو الذي لم يسلم من الخلاف والجدل، فنجده يوظف مجموعة من المصطلحات التي تدل على السماع: «مسموع من العرب، السماع، حكاية عن، ومنهم من يرويه، في كلام العرب، تقول العرب، يُرْوىَ، يَرْوِي، جاء في كلام العرب: حَكِيَ عن العرب، حَكِيَ عن، رُوي بعضهم، يحكي ...».

فالمتتبع لهذه المصطلحات يجد أنَّ الزَّجاج متأثر بالنحاة الذين سلمت فصاحتهم من اللَّحن، فكان حريص على الأخذ من الموثوق بهم.

ومن الملاحظ في كتاب المنتخب أنَّ الزَّجاج استدل بالسماع من منابع أساسية تعتبر ركيزة في النحو العربي تتمثل في:

1- كلام العرب "شعرا أو نثرًا".

2- القرآن الكريم.

3- الحديث النبوي الشريف.

أولا: كلام العرب شعرًا ونثرًا.

أمَّا كلام العرب يعتبر مدونة فصيحة، إذ تجعل من النحاة ينتقون اللغة وفق عاملي المكان والزمان لحماية اللغة من الضياع والتحريف، فكان له نصيب في الاحتجاج به في النحو، من خلال الأخذ به من أفواه العرب الفصحاء شعرًا أ نثرًا.

فكتاب المنتخب في النحو ضمَّ في طياته العديد من الأشعار والأقوال، التي كانت بارزةً وجلية في صفحاته. نذكرها بالشكل التالي:

أ- الشعر:

استشهد الزَّجاج في كتابه بثلاثة وثمانين ومئة بيت شعري (183 بيت)، مما يتضح لنا تأثره البارز بالشعر باعتباره ديوان العرب في وقت كثر فيه التنافس في كتابة الشعر.

حيث نجد في كتابه ما يلي:

قال أمرؤ القيس:

فلمَّا دنت تسَدَيْنُهَا فَثَوبٌ لَبِسْتُ وثَوْبٌ أَجُرُّ[1].

وقال جرير:

أَبَحْتَ حِمَى تِهَامَةَ بَعْدَ نَجْدٍ وما شَيءٌ حَميتَ بِمُستباح[2].

وذكر في موضع آخر في "باب هذا ما ينتصب في هذا الباب":

قول الخرنق بن هفان القيسية من بني قيس بن ثعلبة:

لا يَبْعُدَنَّ قومي الذين هُمُ سَمُّ العُداةِ وآفةُ الجُزْرِ

[1]- أبو إسحاق الزَّجاج، **المنتخب في النحو**، ص02.

[2]- المصدر نفسه، ص03.

النازلين بكلّ مُعْترَكٍ والطيبون معاقد الأُزُر[1].

ونجد أيضًا قول الفرزدق في باب الفاعل والمفعول المحمول على المعنى:

غداة أحلت لابن أصرم طعنةً حصينٍ عبيطاتُ السدائفِ والخمرُ

وقلب فنصب الطعنة، وهي التي أحلت له، ورفع العبيطات، وهي المفعول.

ومنهم من يرويه:

غداة أحلت لابن أصرم طعنةٌ حصينٍ عبيطاتٍ السدائفِ والخمرُ

فيرفع الطعنة على القياس؛ لأنها فاعلة وينصب عبيطات؛ لأنها مفعولة، ويرفع الخمر على القطع[2].

أمَّا في "باب الحروف التي ترفع الاسم وتنصب الخبر".

يقول الزَّجاج: إذا اجتمعت معرفة في هذا الباب، فالاسم المعرفة والخبر النكرة كقولك: كان زيدٌ قائمًا، وقبيحٌ أن تقول: كان قائمٌ زيدًا، إلا أنه جاء في الشعر، قال حسان بن ثابت:

كأنَّ سيئةً من بيت رأس يكون مزاجها عَسَلٌ وماءٌ

وقال آخر وهو خداش بن زهير:

فإنك لا تبالي بعد حولٍ أظبي كان أمك أم حمارُ[3].

أمَّا في "باب الحروف التي تنصب الاسم وترفع الخبر":

استشهد الزَّجاج ببيت شعري، حيث قال ضابئ بن الحارث البرجمي:

فمن يك أمسى بالمدينة رَحلُه فإني وقيارُ بها لغريب

يروي برفع قيارُ ونصبه، وقيار: اسم جملة[4].

ورد في باب العدد بيت شعري لذي الرُّمة:

---

[1]- أبو إسحاق الزَّجاج، المنتخب في النحو ، ص19.

[2]- المصدر نفسه ، ص46.

[3]- المصدر نفسه، ص54.

[4]- المصدر نفسه، ص67.

وهل يرجع التسليم أو يكشف العمى ثلاث الأثافي والديار البلاقِعُ[1].

وفي موضع آخر نجد الزَّجاج يستشهد ببيت شعري لقول العباس بن مرداس في "إذ ما":

إذ ما أتيتَ على الرسول فقال له حقًّا عليه إذ اطمأَنَّ المجلسُ

وقال آخر في "إذا ما" وهو الفرزدق بن غالب:

ترفع لي خندف والله يرفع لي نارًا إذا ما خَبَّت نيرانهم تَقِدُ[2].

ب- النثر:

استدلَّ الزَّجاج بأقوال العرب وأخبارهم ورواياتهم، ومما لاحظنا مصطلحات تدل على ذلك نحو: قالت العرب، كلام العرب، قول العرب، تقيمها العرب، قال بعضهم، كل ذلك من كلامهم يقصد العرب،...، حيث بَرَزَ اهتمامه من خلال ما يلي:

1- ذكر أقوال العرب:

أورد الزَّجاج أقوال العرب في كتابه المنتخب، ومن أمثلة ذلك:

قوله في "باب البدل": «والبدل في كلام العرب على أربعة أضرب»[3].

وفي موضع آخر في باب الأسماء المضمرة استدل بقول ذكر فيه:

تقول العرب: إذا بلغ الرجل الستين فإياه وإيا الشواب[4].

وأيضًا يتضح قول الزَّجاج في موضع آخر: وحكي العرب أنها اشتقت من المائة فعلا فقال: ما كانت مائة ولقد أمأتها وحكي في الألف أيضا: ما كانت ألف ولقد ألفتُها وآلفها[5].

2- الاستشهاد بأقوال وروايات علماء اللغة المشهورين:

نجد في "باب المعرفة والنكرة":" اعلم أنَّ المعرفة خمسة أضرب، فمن ذلك الأسماء المضمرة، نحو: أنا وأنت، ونحن وهو، وهي وهما وهم، ونحو التاء في قمتُ وقمتَ وقمتِ".

---

[1]- أبو إسحاق الزَّجاج، **المنتخب في النحو** ، ص93.

[2]- المصدر نفسه ، ص119.

[3]- المصدر نفسه، 37.

[4]- المصدر نفسه، 49.

[5]- المصدر نفسه، 92.

قال المبرد: ونحن قبل وبعدُ: لأنها متعلقة بشيء واحد وهو الإخبار عن اثنين وأكثر فأشبهت قبل وبعدُ[1].

وفي نفس الباب استدلَّ بقول آخر للفراء قائلا: وقال الفراء: هذا أعرف من زيد، ثم هكذا درجات الأسماء المعرفة على هذا كلما بعد الاسم من أن تجهله كان أعرف، وكلما استغنى عن الصفة كان كذلك[2].

ورد في "باب الترخيم":

قال الأصمعي:" أخذ عني الخليل رحمه الله معنى الترخيم، وذلك أنه لَقِيَنِي فقال لي: ما تسمي الكلام السَّهل؟ فقلت: العرب تقول: جارية رخيمة إذا كانت سهلة الكلام. فعمل باب الترخيم على هذا"[3].

وفي "باب حتى":

قال الكسائي – رحمه الله-: "هي حرف تنصب الأفعال المستقبلة، وإنما تخفض الأسماء بعدها بإضمار إلى"[4].

ونجد في "باب المصدر الذي يثنى":

استدلَّ الزَّجاج بقول يونس والخليل – وزعم يونس أنّ لبيّ من لبيك غير مثنّي وإنما هو بمنزلة عليك، وقال الخليل رحمه اللّه: هو مثني بمنزلة حواليك[5].

ومن الملاحظ في كتابه هذا، أنه استشهد بأقوال أهل البصرة والكوفة المتمثلة في:

قال البصريون "باب حتى": "وهي حرف خفض وإنما نصب الأفعال بإضمار أنْ؛ لأنَّ عوامل الأسماء لا يعملن في الأفعال"[6].

---

[1]- أبو إسحاق الزَّجاج، المنتخب في النحو ، ص15.

[2] المصدر نفسه، ص17.

[3]- المصدر نفسه، ص104.

[4]- المصدر نفسه، ص112.

[5]- المصدر نفسه ص137.

[6]- المصدر نفسه، ص112.

وفي موضع آخر في "باب العطف": قال الزَّجاج: وليس للمخفوض من هذا شيء يعطف به، فكذلك لم يجز عطف الظاهر عليه وقد أجازه الكوفيون، وأنشدواْ:

تُعَلَّق في مثل السَّواري سُيوفنَا وما بَينهَا والأرضِ غوطٌ نفانِفُ[1].

وفي باب آخر من الإغراء:

يقول: "ومن الإغراء ما ينتصب به الاسم بإضمار فعل لا يجوز إظهاره وذلك قول العرب: الليلَ الليلَ، أي: بادرواْ الليل قبل أن يدرككم، ولا يقولون: بادرواْ الليل الليل بإظهار الفعل؛ لأنهم جعلواُ تكرير الليل بدلاً من اللفظ بالفعل"[2].

ويقول في موضع آخر:" اعلم أنَّ من العرب من يجعل كاف الخطاب مفتوحة مفردة في كل وجه من التذكير والتأنيث والتثنية والجمع"[3].

كما ذكر في "باب حكايات الجمل": قالت العرب:" جاءني تَأبط شرًّا، ومررت بتأبَّط شرًّا، وجاءني بَرق نحره، وذَرى حبًّا، وما أشبه ذلك"[4].

3- ذكر لغات لقبائل مختلفة:

نجد في باب الفرق بين إَّ وأَنَّ: يقول الزَّجاج: "وقوم من العرب يجرون «أتقول» في الاستفهام خاصة للمخاطب مَجرى الظَّن، فيقولون: أتقول زيدًا شاخصًا، كما يقولون: أتظن زيدًا شخصًا، فهؤلاء يفتحون إنَّ بعد القول في الاستفهام. وعلى لغة بني سليم يجب أن تكون مفتوحة بعد القول في جميع الوجوه"[5] .

---

[1]- أبو إسحاق الزَّجاج، **المنتخب في النّحو**، ص35.

[2]- المصدر نفسه، ص134.

[3]- المصدر نفسه، ص142.

[4]- المصدر نفسه، ص178.

[5]- المصدر نفسه، ص68.

وفي مثال آخر من "باب مَا في النفي": اِعْلم أن ما في لغة أهل الحجاز ترفع الاسم، وتنصب الخبر إذا كان الخبر مؤخرًا منفيًا؛ لأنها شُبِهَتْ بِلَيْسَ. وأمَّا لغة بني تميم ترفع ما بعدها الاسم والخبر بالابتداء والخبر[1].

ونجد في باب من إذا حكيت بها الأسماء المعارف العرب في ذلك:

يقول الزَّجاج: اعلم أنَّ أهل الحجاز يحكون من الأسماء الأعلام والكنى، فيردون بعدها الاسم كما ذكروا المتكلم على من أيَهُم يسألونه عنه لا غير، وذلك رأيت زيدًا، قالوا: من زيد[2].

وفي موضع آخر في باب من شواذ الإدغام:

قال الزَّجاج: "وقالوا وَدٌ والأصل وَتِدٌ وهي اللغة الحجازية الجيدة، ولكن بنو تميم يقولون: وَتْدٌ ويسكنون التاء ثم يدغمونها في الدال"[3].

مما نلاحظه أنَّ الزَّجاج استدل بجميع مصادر السماع واستوفى جميع شروطه، وهذا الأصل من الأصول النحوية كان بارزا في كتابة المنتخب في النحو.

ثانيا: القرآن الكريم وقراءاته:

كان الزَّجاج يحتج بالقرآن الكريم لإثبات أحكام نحوية، وهذا راجع إلى اهتمامه بلغة القرآن، فكان له مؤلف شهير "معاني القرآن وإعرابه"، حيث يقول في هذا الصدد: «القرآن مُحْكَمٌ لا لحن فيه بشيء يتكلم العرب بأجود منه في الإعراب»[4].

ومن الملاحظ أنه احتج بالقرآن الكريم في مواضع مختلفة من كتابه المنتخب في النّحو، حيث وردت تسع وعشرون ومئة آية (129 آية)، غرضه منها بيان أحكام نحوية، ومن أمثلة ذلك نجد:

في أول باب من أبواب كتابه "باب اشتغال الفعل عن مفعول بضمير في قوله:

---

[1]- أبو إسحاق الزَّجاج، المنتخب في النّحو ، ص82- 83.

[2]- المصدر نفسه ، 155.

[3]- المصدر نفسه، ص199.

[4]- ينظر : التواتي بن تواتي، **محاضرات في أصول النّحو**، ص81.

والعطف قولك: «قام زيدٌ وعبدَ الله أكرمته»، يُختار النصبُ؛ لأنّ في صدر كلامك فعلاً، لتعطف فعلاً على فعل قال الله عزَّ وجل: ﴿يُدْخِلُ مَن يَشَاءُ فِي رَحْمَتِهِ وَالظَّالِمِينَ أَعَدَّ لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا﴾[1] [الإنسان، الآية: 31].

وأيضًا في الباب الثاني "باب أقسام الأفعال في التَّعدي"

"والفعل الذي يتعدى إلى مفعولين، وإن شئت اقتصرت على أحدهما، نحوْ أعطى، وكَسَا، وأطعم، وسال، واختار، واستغفر، وما أشبه ذلك تقول: «أعطيت زيدًا درهما»، «نَصبت زيدًا الرجال عمرًا»، أيْ: من الرجال، فلما حذف الخافض تعدى الفعل إلى ما بعده فنصبه، قال الله سبحانه: ﴿وَاخْتَارَ مُوسَىٰ قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلًا﴾ أي: من قومهُ[2]. [الأعراف، الآية: 155]".

وفي موضع آخر من نفس الباب يقول: "والفعل الذي يتعدى بحرف خفض وبغير حرف خفض قولك: «نَصَحْتُ زيدًا، ونَصَحُتُ له» و«شَكَرْتُه، وشَكَرْتُ له» و«وَزُنتُه، ووزِنْتُ له» و«كِلْتُه، وكِلْتُ له». قال الله تعالى: ﴿وَإِذَا كَالُوهُمْ أَو وَّزَنُوهُمْ يُخْسِرُونَ﴾ [المطففين، الآية: 03].وهو مسموع ولا يقاس عليه" [3].

واستدل بآية أخرى في "باب الحروف التي ترفع الاسم وتنصب الخبر".

يقول: "واعلم أنَّ أخبار هذه الحروف يجوز تقديمها على أسمائها وعليها أيضًا؛ لأنها متصرفة، فتقول: كان قائمًا زيدٌ، وقائمًا كان زيدٌ، قال تعالى: ﴿ وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [الروم، الآية: 47] [4]. وهنا يقصد كان التي ترفع الأسماء وتنصب الخبر".

تمسك الزَّجاج بسنة القراءة والاحتجاج بها، إذا كانت صحيحة السند إلى الرسول – صلى الله عليه وسلم– وموافقة الرسم العثماني، وتكون موافقة العربية ولو بوجه من الأوجه.

ونجده في كتابه قد استشهد بالقراءات التي وظفها للاستدلال بها في مسائله النحوية.

---

[1]– أبو إسحاق الزَّجاج، **المنتخب في النّحو**، ص04.

[2]– المصدر نفسه، ص06.

[3]– المصدر نفسه، ص08.

[4]– المصدر نفسه ص54.

ونجد في باب "هذا ما ينتصب في هذا الباب".

في قوله: وأمَّا الذَّم فتقول: جاءني زيد الفاسق والخبيثَ، وعلى هذا قراءة عاصم – رضي الله عنه-: ﴿وَامْرَأَتُه حَمَّالةَ الْحَطَبِ﴾[1]. [المسد، الآية: 04]

وفي باب العطف استشهد بقراءة حمزة – رضي الله عنه – قال: وقرأ حمزة: ﴿اتَّقواُ الله الذي تساءلون به والأرحامِ﴾[2]. [النساء، الآية: 01]، بالخفض على هذا المذهب وذلك ليبين حكم العطف على الضمير المجرور.

ونجد في باب: الحروف التي تنصب الاسم وترفع الخبر.

"وأمّا قوله تعالى: ﴿إِنَّ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ﴾، وقد قرأ أبو عمرو – رحمه الله-: ﴿إِنَّ هَذَيْنِ لَسَاحِرَانِ﴾. [التوبة: الآية: 03]، على ما ذكرت لك، وقرأ بعضهم: إن هذان بالألف وهي لغة لبني الحرث بن كعب يجعلون التثنية بالألف فيقولون: رأيت الزيدانِ ومَرَرتُ بالرجلانِ، وجَاءَنِي الزَيدَانِ"[3].

كما ذكر في "باب النداء":

وتقول: يا زيدُ والحارثُ، فترفع الحارث عطفًا على لفظ زيد، وإن شئت قلت يا زيد والحارث عطفًا على موضع زيد، وقرأت القراء: ﴿يَا جِبَالُ أوبي مَعَهُ وَالطَيرَ﴾. [سبأ، الآية: 10]. «والطيرُ» بالنصب والرفع شاذ على ما ذكرت لك[4].

[1]- أبو إسحاق الزَّجاج، المنتخب في النّحو ، ص20.

[2]- المصدر نفسه ، ص35.

[3]- المصدر نفسه ، ص67.

[4]- المصدر نفسه ، ص103.

ورد في باب الترخيم:

"قرأ بعض القراء: ﴿وَنَادَواْ يَا مَالِ لِيَقضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ﴾ [الزخرف، الآية: 77]، وإذا خفت لَبسًا بين متشابهين تركت الاسم على آخره قبل الحذف كترخيم جميلة وما أشبه ذلك؛ لأنك لو ضممت آخر هذا وما أشبهه في الترخيم لالتبس المؤنث بالمذكر"[1].

وفي "باب ما يجوز تقديمه على الظاهر من المكني وما لا يجوز" يقول:

ويعتبر هذا الباب بآيتين من كتاب الله تعالى، وهو قوله تعالى: ﴿وَنَادَى نُوحُ ابنَهُ﴾. [هود، الآية: 42]. يجوز في الكلام ونادى ابنه نوح، وابنه نادى نوح، والآية الأخرى، قوله تعالى: ﴿إذا ابتَلَى إبرَاهِيمُ رَبُّهُ بِكَلِمَاتٍ﴾. [البقرة، الآية: 124] [2].

وفي "باب العدد" قال: "عدد المذكر ما بين الثلاثة إلى العشرة بالهاء، وعدد المؤنث ما بين الثلاث إلى العشر بغير هاء كقولك: عندي ثلاثة رجال وعشرة أعبد وخمس نسوة وعشر جوار وما أشبه ذلك. قال الله سبحانه: ﴿سَخَّرَهَا عَلَيهِم سَبْع ليالٍ وثَمَانِيَة أَيَامٍ حُسُومًا﴾[3].

[الحاقة، الآية:07]".

وفي باب آخر: "باب ثاني اثنين وثالث ثلاثة":

يقول:" إذا اتفق اللَّفظان في هذا الباب فأضف الأول إلى الثاني، ولا يجوز غيره، كقولك: هذا ثاني اثنين وثالث ثلاثة ورابع أربعة وعاشر عشرة، وهذه ثالثة ثلاث وعاشرة عشر في المؤنث ومعناه هذا أحد اثنين وأحد ثلاثة وأحد عشرة وهذه عشرة وهذه إحدى ثلاث وإحدى عشر؛ قال الله تعالى: ﴿ لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ ثَالِثُ ثَلاثَةٍ﴾ . [المائدة، الآية: 83]" [4].

وذكر في "باب معاني الكلام":" الاستخبار هو الاستفهام كقولك: أزيدٌ عندك؟ وهل خرج أخوك؟ وما أشبه ذلك، وقد يجيء شيء منه بلفظ الاستفهام يكون تقريرًا أو توبيخًا أو تخصيصًا أو

---

[1]- أبو إسحاق الزَّجاج، المنتخب في النّحو ، ص105.

[2]- المصدر نفسه، ص89.

[3]- المصدر نفسه، ص90.

[4]- المصدر نفسه ، ص93.

تمنيًا، كقولك للرجل: ألم أحسن إليك؟ ألم أعطك؟، وما أشبه ذلك. قال تعالى: ﴿ أَلَمْ أَعْهَدْ إِلَيْكُمْ يَا بَنِي آدَمَ﴾ [يس، الآية: 60] [1]. فهذا تقرير".

ذكر في "باب الاستثناء":

" قال الله تعالى: ﴿مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِنْهُمْ﴾. [النساء، الآية: 66]فرُفع؛ لأن الكلام غير موجب والقليل بدل من الواو وتقديره: ما فعله إلا قليلٌ منهم، وقد قرئ نصبًا على ما عرفتك، وهي قراءة عبد الله بن عامر وحده" [2].

ثالثا: الحديث النبوي الشريف

أمَّا بالنسبة للحديث النبوي الشريف، فنجد في كتابه استشهد بحديثين، وذلك راجع إلى أنَّ النحاة القدماء كانوا لا يستشهدون به إلاَّ قليلاً؛ لأنهم اختلفوا في نقله بلفظه أو معناه.

ونجده في "باب الأمر والنهي" يقول: الأمر بغير اللام للمواجهة مبني على الوقف غير معرب، كقولك: اذهب، وقُم، والغائب مجزوم باللام، كقولك: ليذْهب زيدٌ، وليركب عمرو، ربما أدخلت اللام للمخاطبة والمواجهة فتجزم بها كقولك: لتذهب يا زيدٌ، ولتقم يا بكر، ورُوي أنَّ رسول الله – صلى الله عليه وسلم- قرأ: «فَلِذلك فَلْتَفْرَحُوا هو خير» بالتاء[3].

ووَرَدَ أيضًا في باب الإغراء: احتجواْ بحديث النبي – صلى الله عليه وسلم-: "فعليه بالصوم"[4].

ثانيًا: القياس

من خلال دراستنا لكتاب المنتخب في النحو، اتضح لنا أنَّ الزَّجاج وظف الدليل الثاني المتمثل في القياس؛ باعتبار أنَّ النحو كله قياس، وذلك أنَّه مجموعة من القواعد والقوانين المستنبطة من استقراء

[1]- أبو إسحاق الزّجاج ، المنتخب في النّحو ، ص42.
[2]- المصدر نفسه، ص 125- 126.
[3]- المصدر نفسه، ص120.
[4]- المصدر نفسه، ص133.

كلام العرب. فقد وردت ألفاظ تدل على ذلك، من بينها: «قياس، القياس، قياسا، قس، شاذ، قياس على معنى ...».

ورد في باب العطف قول الزَّجاج: القياس عندي يوجب إجازة العطف؛ لأنه اسم في الحقيقة، فالعطف عليه جائز والقياس جائز، وإن لم ينفصل[1].

وكذلك في باب مسائل الفاعل والمفعول المحمول على المعنى يقول الزَّجاج:

"اعلم أنَّ العرب مجمعون على رفع الفاعل ونصب المفعول؛ لأنه ربما جاء في كلامهم ما يحمل على المعنى فيرفع فيه المفعول وينصب فيه الفاعل على تأويل".

وفي موضع آخر في نفس الباب، ذكر في رواية أحدهم:

غداة أحلت لابن أصرم طعنةُ حصينٍ عبيطاتَ السدائفِ والخَمْرُ

فيرفع الطعنة على القياس؛ لأنّها فاعلة وينصب عبيطات؛ لأنّها مفعولة[2].

وفي مثال آخر قال: ومثله مما حُمْل على المعنى قوله وهو العجاج وقيل: هو مُساور العبسي:

قَدْ سَالَمَ الحَيَّاتِ مِنْهُ القَدَمَا الأَفْعُوَانَ وَالشُّجَاعَ الشَّجْعَمَا

وَذَاتَ قَرْنَيْنِ ضَمُوزًا ضِرْزِمَا .....

رفع الحيات فجعلها فاعلة، ثم قال: الأفعوان والشُّجاع فَتصب؛ لأنّه جعلها مفعولة والتقدير في ذلك: أنّ من سالمك فقد سالمته، كما من ضاربك فقد ضاربته، والحيات في المعنى فاعلة مفعولة تفسيرها على ذلك تحمل[3].

ومن الملاحظ من هذا الباب أنه كله يدل على القياس، وذلك من خلال الأمثلة التي وظفها الزَّجاج لتعليل مسائل الفاعل والمفعول المحمول على المعنى.

وقال في باب الفرق بين إنَّ وأنَّ:

---

[1]- أبو إسحاق الزَّجاج، المنتخب في النّحو ، ص36.

[2]- المصدر نفسه ، ص46.

[3]- المصدر نفسه ، ص47.

وتكسر إنَّ أيضًا بعد القسم كقولك والله إنَّ زيدًا قائم وبالله إن أخاك ذاهب وما أشبه ذلك.

وقد أجاز بعض النحويين فتحها بعد اليمين قياسًا على معنى أحلف على ذلك، والكسر أجود وأكثر في كلام العرب[1].

وكذلك يقول الزَّجاج في "باب الصفة التي تكون مضافة":

"وقد أجاز سيبويه: مَرَرْتُ برجُلٍ حسن وجهه؛ جعل الهاء بمنزلة الألف واللام، وأنشد بني الشماخ":

أَمِنْ دِمْنتينِ عرَّجَ الركبُ فيهما بحقلِ الرُّخامى قد عَفا طَلَلاَهم

أقامتْ على ربعيْهما جارتا صَفاً كُمَيْتا الأَعالي جَوْنَتا مُصْطَلاهُما

فجعل سيبويه الهاء والميم في مصطلاهما للجارتين فصار بمنزلة قولك: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حسن وجهه، وقال غير سيبويه الهاء والميم للأعالي، والأعالي في المعنى اثنان أي: الأعلبين، بمنزلة قولك: مررت برجلين حسني الأنوف طويليهما وهذا هو الوجه والقياس[2].

وفي باب التعجب يقول الزَّجاج:

وأمَّا قول الشاعر:

جارية في ردعها الفضفاض أبيض من أخت بني إباض

فشاذ لا يعمل عليه.

ومثله قول طرفة ابن العبد:

إذا الرجال شَتَوْا واشْتَدّ أَكْلُهُمُ فأنت أبيضُهُم سِرْبَالَ طبَّاخِ

غير مأخوذة ولا معمول عليه[3].

[1]- أبو إسحاق الزَّجاج، المنتخب في النّحو ، ص68.

[2]- المصدر نفسه ، ص 78.

[3]- المصدر نفسه ، ص80.

وكذلك في باب تعريف العدد نجد قول الزَّجاج:

وقد أجاز الكسائي – رحمه الله– الأحد عشر الدرهم، وأجاز العشرة الدرهم والخمسة العشر الدرهم، والكتاب يستعملونه، وهو رديء في القياس[1].

وفي مثال آخر من نفس الباب نجد:

وتقول: "ما فعلت مائة الدرهم بهذا، وخمسمائة الدرهم، وألف الدرهم على ما ذكرت لك. والكسائي يجيز المائة الدرهم، والخمس مئة الدرهم، وعليه الكتاب وهو رديء في القياس"[2].

وفي موضع آخر من نفس الباب يقول:

وكان القياس أن لا يقال فيما بعد العشرة شيء في هذا المعنى؛ لأنَّه لا يستوي فيه بناء اسم الفاعل على الحقيقة[3].

وفي باب النداء يقول:

وأما قول الأحوص:

سَلامُ اللَهِ يا مَطَرٌ عَلَيها وَلَيسَ عَلَيكَ يا مَطَرُ السَلامُ.

فإن الخليل وأصحابه يرفعونه ويُنَوِنُونَهُ فيقولون: "نونه مضطرًا، فترك على لفظه وأبو عمرو بن العلاء وعيسى بن عمرو يونس وأبو عمر الجرمي يقولون يا مطرًا بالنصب، ويقولون لما أزاله عن البناء رجع إلى أصله وهو النَّصب، وقول أبي عمرو ومن تابعه عندي أقيس؛ لأنه زال عن البناء فرد إلى أصله"[4].

ويقول الزَّجاج في موضع آخر من باب النداء:

"وأمَّا النعت المفرد العلم فلك فيه وجهان إذا كان نعته مفردًا مثله إن شئت رفعته حملاً على لفظه، وإن شئت نصبته حملاً على معناه؛ لأن له لفظًا ومعنى فتحمله على أيهما شئت، وذلك

[1]- أبو إسحاق الزَّجاج، المنتخب في النّحو ، ص 93

[2]- المصدر نفسه ، ص93.

[3]- المصدر نفسه ، ص94.

[4]- المصدر نفسه ، ص102.

قولك: يا زيد العاقلُ ترفعه على لفظ زيد ويا زيد ويا زيد العاقل تنصب نعته حملاً على موضعه؛ لأنه في المعنى منصوب ومثله يا محمدُ الرَاكبُ، والراكبَ"[1].

وكذلك في باب التأريخ يقول الزَّجاج: "وكذلك إن كان آخر يوم من الشهر، قلت: كتبت منسلخ شهر كذا وسلخ شهر كذا وحكى أبو زيد سلخنا الشهر نسلخه سلخًا، وسلوخًا فعلى هذا قياس هذه المصادر"[2].

وكذلك يقول الزَّجاج في باب مواضع ما:

"واعلم أنَّ ما ومن يقعان على الواحد والاثنين والجميع والمؤنث والمذكر بلفظ واحد، فنقول من عندك الزيدان، ومن عندك الزيدون، وكذلك من قام الزيدان، فإن شئت حملت على المعنى فتقول من قاما الزيدان، ومن قاموا الزيدون، ومن قامت هند وكذلكما أشبه"[3].

وكذلك في باب النَّسب يقول الزجاج:

"والنَّسب في كلام العرب على ضربين، ضرب منه مسموع يحفظ حفظًا ولا يقاس عليه، وضرب منه يدرك بالقياس، فمن المسموع الذي لا يقاس عليه قولهم في النسب إلى العالية عَلوي، و"السبا، سبوي" وإلى "الزوج، زوجان" وإلى "الري، راري" وإلى "مرو، مري" وإلى "البصرة، بصري"، وهو كثير في هذا الدليل على ما يراه منه خارجًا عن القياس"[4].

وفي "باب الجمع المكسر" يقول الزَّجاج:

وأمَّا فعل فلم يجيء إلاَّ، قالوا: إِبلٌ وآبال وإِطِلٌ وآطال.

وأمَّا فعلٌ جمعه اللازم له فعلان نحو: "صِردُ، صِرْدَان"، نغَرَ، نغرا، فهذا هو القياس[5].

---

[1]- أبو إسحاق الزَّجاج، المنتخب في النّحو ، ص12.

[2]- المصدر نفسه ، ص131.

[3]- المصدر نفسه ، ص150.

[4]- المصدر نفسه ، ص164.

[5]- المصدر نفسه ، ص183.

وفي "باب أبنية الأفعال" يقول الزَّجاج:

"وأما ما كان ثانيه أو ثالثه أحد حروف الحلق، جاء مستقبله على يَفْعَل بالفتح، وحروف الحلق ستة [سبعة]، وهي: الهمزة، والعين، والغين، والحاء، ولخاء، والهاء [والقاف]، فإذا كانت عينه أحد هذه الحروف أو لامه، كان مستقبله يفعل مفتوحًا، وذلك نحو: ذهب يذهب، وَصَنع يَصنَع، وَقرأ يَقَرأُ، وما أشبه ذلك. وربما جاء مضمومًا أو مكسورًا على القياس"[1].

وكذلك في باب من شواذ الإدغام نجد:

ومن الشاذ قولهم أحسست بالشيء، أحَسْتُ وفي مسست: مَسْتُ، وفي ظِلْلْتُ ظِلْتُ.

ومنهم من يقول: "حسست بالشيء، فيبدل من إحدى السينين ياء، وهو أقيس"[2].

مما نلاحظه أن القياس دليل نحوي قوي، برز أثره في ثنايا كتاب المنتخب في النحو اعتمده الزَّجاج لأهميته في بناء القواعد النحوية وتعليلها وفق مجموعة من الأمثلة تهدف إلى تسهيل وتيسير تعليم النحو.

ثالثًا: الإجماع:

مما نلاحظه في كتاب المنتخب أنَّ الزَّجاج لم يوظف الإجماع بكثرة، وهذا لا ينقص من قيمة الإجماع كدليل من الأدلة النحوية، لكنه اقتصر على مجموعة من المسائل النحوية التي نقلها عن العرب، فقد ورد ذلك بعبارات صريحة تدل على الإجماع وبعبارات أخرى غير مباشرة نمثله فيما يلي:

نجد في باب العطف قول الزَّجاج:

وقال العلماء في قوله تعالى: ﴿ وَأَرْسَلْنَاهُ إلى مِئَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ﴾. [الصافات، الآية: 147] معناه: ويزيدون[3].

وكذلك وجدنا في "باب مسائل الفاعل والمفعول المحمول على المعنى":

---

[1]- أبو إسحاق الزَّجاج، المنتخب في النّحو ، ص191.

[2]- المصدر نفسه ، ص199.

[3]- المصدر نفسه ، ص32.

يقول الزَّجاج: اعلم أنَّ العرب مجمعون على رفع الفاعل ونصب المفعول، إلاَّ أنَّه ربما جاء في كلامهم ما يحمل على المعنى فيرفع فيه المفعول، وينصب فيه الفاعل على التأويل، وسأذكر ما يستدل به على ما يراد عليك إن شاء الله فمن ذلك قول الأخطل:

مثلُ القنافذ هدّاجون قد بلغت نجرانُ أو بلغت سوءاتهم هَجُرُ[1]

وفي "باب الفصل" نجد قول الزَّجاج:

"اعلم أن العرب تجعل هو، وهما، وهم، وهي، وهنّ، وأنا، وأنت، وأنتم، وأنتما، وأنتم، وأنتنّ، ونحن فصلاً بين كل اسمين معرفتين لا يستغني أحدهما عن الآخر، وذلك في باب كان وأخواتها، وفي باب الظن وأخواته، والمبتدأ أو خبره، وفي باب إنَّ وأخواتها"[2].

نستنتج من هذا القول: أن العرب متفقون في مسألة ضمائر الفصل، فالزَّجاج هنا لم يصرح بالإجماع بعبارة صريحة، بل ذكره بعبارة غير مباشرة: اعلم أن العرب".

وفي مثال آخر في نفس الباب:

نجد الزَّجاج: ومن احتجاج الكوفيين قوله تعالى: ﴿هَٰؤُلَاءِ بَنَاتِي هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ﴾. [هود، الآية: 78]. ومن نصب فلا وجه له في العربية[3].

ومن خلال هذا المثال يتضح لنا أنَّ الكوفيين مجمعون على هذه القراءة.

وفي "باب التأريخ":

يقول الزَّجاج:

"واختار أهل اللغة أن يقال للنصف: لخمس عشرة ليلة بقيت من شهر كذا، فإذا كان ستة عشر قالوا لأربع عشر ليلة بقيت، وخالفهم أهل النظر في هذا وقالوا: ويقولون لخمس عشر ليلة،

[1]- أبو إسحاق الزَّجاج، المنتخب في النّحو ، ص46.

[2]- المصدر نفسه ، ص57.

[3]- المصدر نفسه ، ص60.

مضت وليست عشرة ليلة مضت؛ لأن الشهر قد يكون تسعًا وعشرين، وهذا هو الحق؛ لأنَّ أهل اللُّغة قد قالوا: لو قيل: ليست عشرة ليلة مضت، لكان صوبًا، فقد صار إجماعًا"[1].

وفي موضع لآخر في باب حكايات الجمل المتمثل في:

يقول الزَّجاج: "وكذلك قالت العرب: جاء في تأبط شرًّا، وجاء في برق نحره، وذَرى حبا، وما أشبه ذلك".

وفي نفس المثال قولك: "زيد قائم، وأخوك سائر وما أشبه ذلك من الجمل المحكية فلا تُثنى ولا تجمع، ولا ترخم، وهذا حكم جميع ما يحكى، وهذا قول سيبويه وجميع البصريين"[2].

ومما يتضح لنا: أن البصريين مجمعون على ذلك في هذه المسألة.

رابعًا: استصحاب الحال

من خلال تتبعنا للمسائل النَّحوية في كتاب المنتخب في النَّحو، نجد أنَّ الزَّجاج استند إلى أصل من الأصول النّحوية، والمتمثل في استصحاب الحال، حيث برز ذلك في توظيفه لبعض المصطلحات التي تدل على ذلك ومن بينها: الموضع، المواضع، يرد إلى أصله، الباب، أصل الإعراب، أصل البناء...، نُورد ذلك فيما يلي:

نجد في باب أقسام المبني ما يدل على استصحاب الحال:

يقول الزَّجاج:" أصل الإعراب للأسماء وأصل البناء للأفعال والحروف"[3].

وفي موضع آخر من نفس الباب نجد مايلي:

"كل اسم رأيته معربًا فهو على أصله لا سؤال فيه، وكل اسم رأيت مبنيًا فهو خارج عن أصله لعلةٍ أَوْجَبت له البناء، لحقته، فأزالته عن أصله، وتلك العلة مشابهة الحروف، وكل فعل مبني فهو على أصله لا سؤال فيه، وكل فعل معرب فهو خارج عن أصله لعلة أوجبت له الإعراب وتلك العلة

[1]- أبو إسحاق الزَّجاج، المنتخب في النّحو ، ص131.

[2]- المصدر نفسه ، ص179.

[3]- المصدر نفسه ، ص97.

المشابهة الأسماء: لأن الأفعال المستقبلة إنما أعربت لمضارعتها الأسماء؛ وسائر الأفعال مبنية على أصولها غير معربة"[1].

أمَّا في "باب علل هذه المبنيات":

يقول الزَّجاج: "أمَّا مَنْ، وكم، وكيف، فإنها بُنيت لمضارعتها حرف الاستفهام، وذلك أنه استفهم بها فوجب لها البناء لما ضارعت ألف الاستفهام"[2].

وفي موضع آخر من نفس الباب:

يقول الزَّجاج: "وأمَّا فعل الأمر فهو موقوف على أصله، والفعل الماضي بُني على الفتح دون السكون؛ لأنَّه وقع موقع المستقبل في الوصل"[3].

وفي باب النداء يقول:

وأمَّا قول الأَحْوَص:

سلام الله يا مطرٌ عليها وليس عليك يا مطر السلام

فإنَّ الخليل وأصحابه يَرْفَعُونَه وينونُونهَ فيقولون:" نَّونه مضطرًا، فترك على لفظه، وأبو عمرو بن العلاء وعيسى بن عمر ويونس وأبو عمر الجرمي يقولون: يا مطرًا بالنَّصب، ويقولون لما أزاله عن البناء رجع إلى أصله وهو النَّصب، وقول أبي عمرو ومن تابعه عندي أقيس؛ لأنه زال عن البناء، فرد إلى أصله"[4].

وكذلك يقول في موضع آخر:

وتقول:" يا زيد وعمرو أقبلاَ، ويا مُحَمَّد وبكر هَلُماَّ فتعطف الثاني على الأول، فتضمهُ ولا يجوز نصبه؛ لأنَّه لو وَقَعَ موقع الأول ما جَازَ نصبه، وإنَّما جَازَ نصب ما فيه الألف واللاَّم؛ لأنَّه لما امتنع من دخول حرف النداء عليه رُدَّ إلى أصله"[5].

---

[1]- أبو إسحاق الزَّجاج، المنتخب في النّحو ، ص97.

[2]- المصدر نفسه ص98.

[3]- المصدر نفسه ، ص100.

[4]- المصدر نفسه ، ص102.

[5]- المصدر نفسه ، ص104.

وفي باب ما تحذف منه يا المتكلم يقول الزَّجاج:

وذلك قولك: "يا غلام أقبلن ويا ربّ أغفر لي، واعلم أن في هذا أربع لغات:

إحداها: تحريك الياء، وهو الأصل؛ لأنَّ الياء اسم، والاسم إذا كان على حرف فالأكثر فيه أن يكون متحركا مثل التاء، في قمت، والكاف في رأيتك، ومررت بِك والنون في فعلن، وإنَّما يسكن من الأسماء؛ على حرف واحد ما وقع منها وسطًا مثل: الألف في يقومان، والواو في يقومون، والياء في تقومين، فأمّا مَا وقع في آخر الكلمة فهو متحرك، وكذلك حكم هذه الياءات تكون متحركة في الأصل"[1].

وفي موضع آخر في باب من شواذ الإدغام: اِستدلَّ الزَّجاج يقول أحدهم:" ستٌّ في العدد والأصل سدسٌ؛ لأنك تقول في التصغير: سديس وفي الجمع: أسداس، فَأَبْدَلُوا من السين تاء، ثم أدغموا الدال في التاء".

وقالوا وَدٌّ والأصل وَتِدٌ وهي اللُّغة الحجازية الجيدة لكن بنو تميم يقولون:

وَتْدٌ ويسكنون التاء ثم يدمونها في الدال[2].

نستنتج من خلال كتاب المنتخب في النحو أن الزَّجاج أخذ بالدليل الرابع المتمثل في استصحاب الحال، رغم أن هذا الدليل يعد من أضعف الأدلة النحوية.

استند عليه في بناء قواعد نحوية، وذلك من خلال الأمثلة التوضيحية التي وظفها في كتابه بهدف إفهام المتعلمين.

- من خلال ما سبق يتضح لنا ان كتاب المنتخب في النحو للزّجاج ، هذا الكتاب الذي كان هدفه تعليمي محض وهذا راجع إلى أسلوب الزجاج البسيط الخالي من التعقيد ، ضمن كتابه الأصول النحّوية، فكان استعماله لها بدرجات متفاوتة .

[1]- أبو إسحاق الزَّجاج، المنتخب في النّحو ، ص108.

[2]- المصدر نفسه ، ص199.

خاتمة

خاتمة:

الحمد لله الذّي أعطانا فأغدق، أنعم وأتمّ، ومنّ علينا حتى وصل البحث إلى خاتمة بعد رحلة من العمل، دأبنا إبراز جملة من النتائج نوجزها على النحو التالي:

-يعدّ الزّجاج من كبار علماء النحو، وأشهر أعلام القرن الثالث؛ وهذا ناتج عن فكرة الواسع وشخصيته التي تمتاز بحب العلم والخوض في مسائله النّحوية.

- يعتبر كتاب المنتخب في النّحو من الكنوز المفقودة، التي تستحق أن يكون لها مكان في رفوف المكتبات، لتفيد الدّارسين والباحثين في مجال النّحو، إذ يعتبر ذخيرة نحوية يستقي منها كل من طرق باب العلم والمعرفة.

- ضمّن أبو إسحاق الزّجاج كتابه أبوابا تشمل قضايا تهتم بالنّحو والصّرف والصوت.

- هدف الزّجاج من هذا المؤلف، إزالة حاجز الصعوبة بين النّحو والمتعلمين، فكان منهجه تعليميا محضا؛ من خلال استعماله للأمثلة التوضيحية.

- كان الزّجاج صاحب نظرة فاحصة ودقيقة من خلال توظيف لغة سهلة، وأسلوب مشوق بعيد عن التكلّف والاستطراد.

- اهتمام الزّجاج الواضح بالنّحو، جعله يتمسك بالأصول النحوية من سماع، وقياس، وإجماع واستصحاب الحال، واعتمادها في بناء قواعده وتعليل أحكامه النحوية.

- نوّع الزّجاج في الاستدلال بالشواهد النحوية، وكان اعتماده على مصادر السماع باعتباره بصري المذهب، فتوسع بالدرجة الأولى في الاستدلال بالقرآن الكريم وقراءاته ما يقارب مئة وتسع وعشرين آية (129 آية)، وكان مقلاً في توظيف الحديث النبوي الشريف في كتابه فذكر حديثين، ثم استدل بكلام العرب شعراً ونثراً ما يربو عن مئة وثلاثة وثمانين بيتا شعريا(183 بيتا).

- أكثر أبو اسحاق الزّجاج من ذكر أقوال و آراء النحاة أمثال: « سيبويه، المبرد، الفراء، الخليل، الكسائي.....الخ»

- مما يلحظ في كتاب المنتخب، أنَّ الزّجاج اعتدّ بالقياس وهذا لأهميته البالغة في النحو.

- واتضح لنا أيضاً من خلال تتبعنا للكتاب، أن الزّجاج لم يهمل الإجماع، وهذا واضح من خلال مسائله النحوية التي وقف عليها.

- بما أنّ الزّجاج من النحاة القدماء تمسك باستصحاب الحال، حيث كان بارزا في كتاب المنتخب.

- ومما لاحظنا أن الزّجاج جمع بين المذهبين؛ البصري والكوفي، وذلك راجع إلى المصطلحات الواردة في كتابه، فنقول إنه خلط بين المذهبين؛ لأنّه تَتَلمَذَ على كبار نحاة البصرة والكوفة.

- وفي الأخيرة ثبت لنا أن كتاب المنتخب في النحو لأبي إسحاق الزّجاج احتضن الأصول النّحوية، وجعلها واضحة في ثنايا صفحاته، وهذا يوصلنا إلى موقفه الجاد حول كل ما يتعلق بالنّحو عامةً وبالأصول النحوية خاصةً.

نسأل الله تعالى أن نكون قد وفقنا في استكمال عناصر موضوع هذه المذكرة، وبلغنا غاية البحث العلمي الجاد، ليستفيد منه كل من طرق مجال علم أصول النّحو.

قائمة المصادر

والمراجع

- القرآن الكريم رواية ورش عن نافع

قائمة المصادر:

1. أبو إسحاق الزّجاج، المنتخب في النحو، دار المخطوطات، سلطنة عمان، رقم:2099، 1155هـ.
2. أبو إسحاق الزّجاج، كتاب الشجرة، تح: يوسف بن حسين خنفر، دار ابن الحزم، بيروت، لبنان، ط1، 1433هـ، 2012م.
3. أبو إسحاق الشاطبي(790هـ)، المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، تح: عبد الرحمان بن سليمان العثيمين، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، 1427هـ، 20017م.
4. أبو البركات الأنباري، الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة في أصول النحو، تح: سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية، دمشق، ط1، 1957م.
5. أبو البركات الأنباري، نزهة الألباء في طبقات الأدباء، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، مصر، القاهرة، 1998م.
6. أبو بكر الزّبيدي الأندلسي، طبقات النحويين واللّغويين، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعرفة، القاهرة، مصر، ط2، 1119م.
7. أبو بكر السيوطي، الاقتراح في علم أصول النّحو، تحقيق محمد حسن محمد حسن إسماعيل، دار الكتب العلمية بيروت، لبنان، ط3، 2011م.
8. أبو بكر السيوطي، الاقتراح في علم أصول النحو، دار المعارف النظامية، حيدر أباد، 1310هـ.
9. أبو بكر السيوطي، المزدهر في علوم اللّغة وأنواعها، تح: محمد عبد الرّحيم، دار الفكر، بيروت، لبنان، ط1، 2005م.

10. أبو بكر السيوطي، بغية الوعاة في طبقة اللّغويين والنّحاة، تح: مصطفى عبد القادر، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، ط1، 1425هـ، 2004م، ج1.

11. أبو بكر النحوي البغدادي، الأصول في النحو، تح: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط3، د ت ن، ج1.

12. ابن جني، الخصائص، تح: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، ط3، 2008م، ج1.

13. أبو الحسن أحمد بن فارس زكريا، الصّاحبي في فقه اللّغة العربيّة وسنن العرب في كلامها، تح: أحمد حسن بسيج، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط2، 2007م.

14. الزّمخشري، أساس البلاغة، تح: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط1، 1419هـ، 1988م، ج1.

15. سيبويه، الكتاب، تح: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط2، 2006م.

16. أبو القاسم الزجاجي، الايضاح في علل النحو، تح: مازن المبارك، ط 2، بيروت 1973.

17. أبو القاسم الزّجاجي، الجمل في النّحو، تح: علي توفيق محمد، دار الأمل، إربد، الأردن، ط1، 1984م.

18. القفطي، إنباه الرواة عن أنباه النحاة، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصريّة صيدا، بيروت، ط1، 1424هـ، 2004م، ج1.

19. وزارة التّراث القومي والثّقافة، فهرس المخطوطات (اللّغة العربيّة)، سلطنة عمان، ط1، د ت ن، مج1.

قائمة المراجع:

1. أحمد جلايلي، مقدمة لأصول النحو العربي، دار الكتاب الحديث، القاهرة، ط1، 2001م.
2. تمام حسان، الأصول دراسة ايستيمولوجية للفكر اللّغوي عند العرب، عالم الكتب، القاهرة، د ط، 2000م.
3. التواتي بن تواتي، محاضرات في أصول النّحو، دار الوعي، الجزائر، ط2، 2012م.
4. حسن ظاظا، كلام العرب من قضايا اللّغة العربيّة، دار النّهضة العربيّة،بيروت، ط1، د س ن.
5. حسن خميس الملخ، نظريّة الأصل والفرع في النّحو العربي، دار الشّروق، عمّان، الأردن، ط1، 2001م.
6. حسين رفعت حسين، الإجماع في الدّراسات النّحويّة، عالم الكتب للنّشر والتّوزيع، القاهرة، ط1، 2005م.
7. خديجة الحديثي، الشّاهد وأصول النّحو في كتاب سيبويه، مطابع مقهوي، الكويت، د ط، 1983م.
8. خديجة الحديثي، موقف النحاة من الحديث النّبوي الشّريف، دار الرّشيد للنّشر، الجمهوريّة العراقيّة، د ط، 1981م.
9. خير الدين فاتح عيسى القاسمي، أبحاث ودراسات في النّحو العربي، المكتب الجامعي الحديث، كركوك، د ط، 2012م.
10. رشيد حليم، أصول النّحو عند ابن جني دراسة لسانيّة في كتابيه الخصائص والمحتسب، دار قرطبة، الجزائر، د ط، 2010م.
11. سعيد الأفغاني، في أصول النّحو، المكتب الإسلامي، بيروت، د ط، 1987م.
12. سعيد جاسم الزبيدي، القياس في النّحو العربي نشأته وتطوّره، دار الشروق للنشر والتّوزيع، عمّان، الأردن، ط1، 1997م.
13. صالح بلعيد، في أصول النّحو، دار هومة للطّباعة والنّشر والتّوزيع، الجزائر، د ط، 2008م.

14. عبد العال سالم مكرم، القرآن وأثره في الدّراسات النّحويّة، مؤسسة علي الجراح الصباح، الكويت، ط2، 1978م.
15. عبد الكريم مجاهد، دراسات في اللّغة والنّحو، دار أسامة، عمّان، الأردن، ط1، 2006م.
16. عبد الله سليمان العتيق، النّحو إلى أصول النّحو، مكتبة لسان العرب، د ط، د ت ن.
17. عبد الله سليمان العتيق، الياقوت في أصول النّحو، د ط، الرياض، 1429هـ.
18. علي أبو المكارم، أصول التّفكير النّحوي، دار غيداء للطباعة والنشر، القاهرة، ط1، 2006.
19. علي بن محمد علي شريف الجرجاني، التّعريفات، دار الفضيلة، القاهرة، د ط، د ت ن.
20. فؤاد حنا الطرزي، في أصول اللّغة والنّحو، مكتبة لبنان، بيروت، ط1، 2005م.
21. فاضل صالح السمرائي، الدراسات النّحويّة واللّغويّة عند الزّمخشري، دار النّذير، بغداد، د ط، 1970م.
22. محمود أحمد نحلة، أصول الن{حو العربي، دار المعرفة الجامعيّة، الاسكندريّة، د ط، 2004م.
23. محمود إسماعيل المشهداني، الإجماع في دراسة أصول النّحو العربي، دار غيداء للنّشر والتّوزيع، عمان، ط1، 2013م.
24. محمد الحباس، النّحو العربي والعلوم الإسلاميّة "دراسة في المنهج"، عالم الكتب الحديث، عمان، ط1، 2009م.
25. محمد سالم صالح، أصول النّحو دراسة في فكر الأنباري، دار السّلام، القاهرة، ط1، 2006م.
26. منى إلياس، القياس في النّحو مع تحقيق باب شاذ من المسائل العسكريّات لأبي علي الفارسي، دار الفكر للطباعة والنّشر، دمشق، سوريا، ط1، 1985م.
27. محمد حسن عبد العزيز، القياس في اللّغة العربيّة، دار الفكر العربي، القاهرة، ط1، 1995م.
28. محمد خير الحلواني، أصول النّحو العربي، النّاشر الأطلسي، الرباط، ط2، 1983م.

29. محمد بن عبدالرحمن بن عبدالله السبيهين، مسائل الخلاف النّحويّة في ضوء الاعتراض الدليل النقلي، مكتبة الملك فهد الوطنيّة للنّشر، الرّياض، د ط، 2005م.
30. محمد الخضر حسين، القياس في اللّغة العربيّة، المطبعة السّلفية، القاهرة، د ط، 1953م.
31. مجدى إبراهيم محمد إبراهيم، الممنوع من الصّرف عند الزّجاج "311هـ" بين القدماء والمحدثين، دار الوفاء لدنيا للطّباعة والنّشر، الإسكندرية، ط1، 2013م.

قائمة الرسائل الجامعية:

1. أريج صالح شحادة، الأصول النّحوية المختلف عليها بين القدماء والمحدثين للباحثة (أطروحة ماجيستر مطبوعة) ، الجامعة الاسلامية، غزة، 2018م.
2. بورماني ندير، فدال كريم، التقعيد النحوي لدى علماء أصول النّحو، كتاب الأشباه والنظائر نموذجاً (رسالة ماستر مطبوعة)، جامعة بجاية، 2014م.
3. دلال قاسمي، أصول النحو العربي في الكتابات اللّغوية الحديثة (رسالة ماستر مطبوعة) ، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2016م.
4. محمد بن أحمد بن عبدالله الأنصاري الاشبيلي الشّهير بالخفاف، السفر الثالث من كتاب المنتخب الأكمل على كتاب الجمل، تح: أحمد بويا ولد الشّيخ محمد تقي الله، رسالة دكتوراه، جامعة أم القري، المملكة العربيّة السّعودية، رقم: 4291، 1412هـ، 1991م، مج2.

قائمة المعاجم:

- ابن منظور، لسان العرب، تح: عامر أحمد حيدر، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط2، 2009م، ج5.
- ابن منظور، لسان العرب، تح: عامر أحمد حيدر، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط2، 2009م، ج8.

- ابن منظور، لسان العرب، تح: عامر أحمد حيدر، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط2، 2009م، ج9.
- إيميل بديع يعقوب، المعجم المفصل في اللّغويين العرب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1998م، ج1.
- ابو البقاء الكفوي، "الكليات" معجم في المصطلحات والفروق اللّغوية، تح: عدنان درويش محمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط2، 1998م.
- ابو الحسن أحمد بن فارس بن زكريا الرازي، مقاييس اللّغة، تح: محمد شمس الدّين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط2، 2008م، ج2.
- الخليل ابن أحمد الفراهيدي، معجم العين، تح: عبد الحميد الهنداوي، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، ط1، 2003م، ج4.
- الفيروز ابادي، القاموس المحيط، تح: أبو الوفاء نصر الهرويني، دار الكتب العلميّة، لبنان، 2007م.
- كامل سليمان الجبوري، معجم الأدباء من العصر الجاهلي حتى سنة 2002م، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، ط1، 1424هـ، 2003م، ج1.
- ياقوت الحموي الرومي، معجم الأدباء من العصر الجاهلي حتى سنة 2002م، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، ط1، 1424هـ، 2003م.

فهرس

الموضوعات

فهرس الموضوعات

ملخص الدراسة.	
الإهداء.	
مقدمة.	-أ-
تمهيد.	-5-
المبحث الأول: الأصول النحوية (مفهومها وموقف النّحاة منها).	-11-
المطلب الأول: مفهوم الأصول النّحوية.	-12-
المطلب الثاني: أدلة النّحو العربي.	-16-
أولا: السّماع.	-16-
ثانيا: القياس.	-22-
ثالثا: الإجماع.	-32-
رابعا: استصحاب الحال.	-37-
المطلب الثالث: موقف النّحاة من الأصول النّحوية.	-41-
المبحث الثاني: الأدلة النّحوية في كتاب المنتخب في النّحو لابي إسحاق الزّجاج.	-50-
المطلب الأول: التعريف بكتاب المنتخب في النّحو.	-51-
أولا: توثيق نسبة كتاب المنتخب في النّحو لمؤلفه.	-51-
ثانيا: أبواب الكتاب.	-53-
المطلب الثاني: منهج الزّجاج في كتابه.	-60-
المطلب الثالث: الأصول النّحوية في كتاب المنتخب في النّحو لأبي إسحاق الزّجاج.	-63-
خاتمة	-83-
قائمة المصادر والمراجع.	-86-
فهرس الموضوعات.	-93-